



## المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور المرشد الاعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية

اسم الكاتب: أ.م.د. ستار جبار علالي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2184>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 10:10:03 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



# دور المرشد الاعلى في تحديد توجهات السياسة الإيرانية

أ.م.د. ستار جبار علاي<sup>(\*)</sup>

## المقدمة

وضعت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ نهاية للملكية ومهدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد مبني على اساس القيم الناشئة التي لعبت دوراً رئيساً في نزع غطاء الشرعية عن نظام الحكم القديم ويمكن القول ان هناك ثلاثة عوامل مرتبطة بالاسلام بوصفه عقيدة وايديولوجيا استطاعت حشد الجماهير اثناء قيام الثورة الإيرانية. وهذه العوامل هي مشاركة رجال الدين في العملية الثورية بقيادة الإمام الخميني<sup>(\*)</sup> ودور المفكرين المسلمين في الصحوة الإسلامية قبل ثورة ومشاركتهم في رسم الاستراتيجية الثورية. وكان لهذه العوامل دور حاسم في اقامة علاقة مبنية على التعايش بين الدين والسياسة في ايران في الحقبة التي أعقبت الثورة. وقد أضفت تلك العلاقة نكهة متميزة جديدة على السياسة الإيرانية. ومهدت الطريق الى حدوث تصادم بين التفسيرات المختلفة للدين ودوره في رسم سياسة البلاد وحكمها. كما اثارت حماساً وجداً حول عدد من التساؤلات ابرزها. اي من اوجه تفسير الاسلام يجب ان يتترك بصمته على الحكومة ومؤسساتها؟ ومن الذي يجب ان يمثل هذه الحكومة؟ ومن الذي يجب ان يتولى السلطة في الحكومة الإسلامية؟

كان للدين الإسلامي دائماً دور بارز في سياسة ايران. خاصة في الحقبة الماضية. وهو ما ظهر بجلاء في اتفاقية التبغ عام ١٩٨٥ والثورة الدستورية في حقبة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ وتأميم النفط في عهد مصدق - ١٩٤٩ الا ان رجال الدين لم يشاركون مباشرة في الحكم وحافظوا على استقلالية مؤسستهم الدينية ولكن الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ أتاحت - لأول مرة في تاريخ ايران السياسي - الفرصة لرجال الدين لمواجهة تحديات الحكم - واثير التساؤل حول الدور الذي يجب على المؤسسة الدينية ان تضطلع به في حكومة ما بعد الثورة في ايران؟ وعندما بدأ رجال الدين يفرضون ارادتهم السياسية على سياسة الدولة وحكومتها - نفر من الحكومة العديد من فئات المجتمع الإيراني - وساد الساحة السياسية الإيرانية - فيما بعد الثورة - تضارب في وجهات النظر المتباينة حول الدين والحكومة - بين هؤلاء الذين سيطروا على السلطة - وآولئك الذين نفروا من السياسات الداخلية للحكومة.

لقد اقامت ايران بعد نجاح ثورة ١٩٧٩ نظاماً سياسياً جديداً استند الى نظرية ولاية الفقيه. وقد تكسر هذا النظام دستورياً بدستور ١٩٩٢ . والتعديلات التي اجريت عليه في العام ١٩٩٦ . وبالشكل الذي عزز سلطات الولي الفقيه في كافة الحالات. ومن هنا تفترض الدراسة ان هناك أهمية واضحة لهذا المنصب في النظام السياسي الإيراني تفوق أهمية المؤسسات الأخرى على الرغم من ان شاغل هذا المنصب معين وليس منتخب. وتحديداً في مجالات السياسة الداخلية إلى جانب دوره في السياسة الخارجية. وكانت تطورات الإحداث في إيران وخصوصاً بعد الانتخابات الرئاسية التي اجريت في حزيران(يونيو) ١٩٩٧ (وموقف المرشد الأعلى الذي انماز بشكل واضح لصالح الرئيس محمود احمدی نجاد قد شكلت تحديداً واضحاً لمكانة واهمية هذا المنصب في الحياة السياسية الإيرانية. ومن اجل إثبات الفرضية أعلاه) قسمت الدراسة على مبحثين هما

المبحث الاول اهمية ومكانة المرشد الاعلى في النظام السياسي الإيراني.

<sup>(\*)</sup> مركز الدراسات الاستراتيجية بغداد.

المبحث الثاني المرشد الاعلى وقضايا السياسة الداخلية والخارجية.

### المبحث الأول أهمية ومكانة المرشد الاعلى في النظام السياسي الايراني.

فرض مفهوم الإمامة ثم مفهوم الغيبة على الشيعة الائتية عشرية نوعا من العزلة السياسية مما أدى إلى عزوفهم عن بحث موضوع الحكم وإقامة الدولة في عصر الغيبة. ولهذا عدت إيه دولة في عصر الغيبة. أي قبل ظهور الإمام المهدى نوعا. من الضلاله. من العوامل التي أدت إلى جمود الفكر السياسي الشيعي وعدم طرح موضوعات الدولة بين فقهاء الشيعة.

إلا أنهم لم يقفوا عند هذا الحد وسعوا إلى تجسيد أفكارهم وتطبيقها على الواقع. وان كان بمراحل عديدة اختلف فيها الفقهاء في طريقة التطبيق جملة وتفصيلا. وذلك من خلال الاختلاف حول سلطات الفقيه الذي رأوه أفضل من يختلف إمامهم في شفون القضاء وغيرها من الأمور بعيدة عن الحكم والسياسة. واستمروا في تطوير أفكارهم إلى إن تكللت في عام ١٩٧٩م بولادة الفقيه كما صاغها الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران. (٢) فقد آمن الإمام الخميني أن النظام الإيراني الذي كان قائما نظاما فاسدا. ولابد من إزالته ولا توحد غير قوة العقيدة التي يعكها إن تسقطه. فاستدعى فكرة عموم ولاية الفقيه من التراث الشيعي. ولكن طور استخدامها وأكسبها أبعادا سياسية لم تكن لها من قبل مما جعلها في ثوتها المعاصر تربط بأسمه تحديدا إذ أكد أن الفقيه الجامع للشروط عليه القيام بمهمة تشكيل الحكومة الإسلامية وتحدث عن ولاية الفقيه بوصفها حكومة الفقيه أساسا مشيرا إلى أنها بمثابة البديل عن حكومة الإمام الغائب. (٣)

فطوال فترة بقاء الإمام الخميني على رأس حركة المعارضة كان في تصوري قيام ايران جديدة على غرار ما كان عليه الامر في الحقبة الاولى للإسلام. وبعد وصوله الى السلطة ادرك واتباعه صعوبة ادارة دفة الحكم باستخدام الشعارات الثورية. فهم قد دعوا لتولي ادارة شؤون الدولة لمناقشتها. وقام المجلس الثوري الذي شكله الإمام الخميني قبل وصوله الى السلطة. ليقوم بما عن طريق اجراء انتخابات لتشكيل مجلس الخبراء لوضع دستور جديد للدولة. (٤) يكرس أفكار وتجهيزات الإمام الخميني لشكل النظام السياسي في إيران.

عاد الإمام الخميني إلى طهران في ٢٥ كانون الثاني(يناير) ١٩٧٩م (٥) وبعد أيام قليلة وقبل سقوط حكومة شاهبوري بختيار(٦) سمى الإمام مهدي بازركان رئيسا للوزراء وكلفه تشكيل الحكومة(٧) وعندما سقط الملك في شباط(فبراير) ١٩٧٩م قاد بازركان أول حكومة إسلامية. (٨) وشكل إلى جانبها مجلسا ثوريا سوريا من خمسة أعضاء في البداية ثم اثنى عشر عضوا ثم خمسة عشر عضوا وقد مارس المجلس الذي سيطر عليه رجال الدين السلطة التشريعية والقضائية كما كان من وظائفه الإعداد لدستور جديد يحقق مبدأ ولاية الفقيه. وأعقب ذلك إعلان الجمهورية الإسلامية في الأول من نيسان(ابريل) ١٩٧٩م وجرى الاستفتاء على الدستور في ٢٥ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٧٩م ونصب الإمام الخميني مرشدا أول للجمهورية الإسلامية في إيران. (٩) وفي هذا المبحث سوف نتناول الموضوع في مطلبين هما المطلب الأول أهمية منصب المرشد الأعلى. المطلب الثاني مكانة المرشد الأعلى.

### المطلب الأول أهمية منصب المرشد الاعلى.

يعد أحمد التراقي أول فقيه بحث بالتفصيل في مسألة ولاية الفقيه. في كتابه (عوائد الأيام في أصول الفقه) (١٠) الذي يشير فيه إلى مسألة ولاية الفقيه بصورة يمكن عدها جزءا من الفكر السياسي. وبؤكد التراقي في شرحه

للنظريّة الشيعيّة في الحُكم. إنَّ الحاكم الشرعي هو الفقيه ولا يمكن لأحدٍ إِنْ يمارس السلطة فوق الآخرين ويحكمهم إلا إذا كان معيناً من قبل الله - الرسول ( ) أو الإمام الثاني عشر - واستخدم عدّة أحاديث لإثبات أنَّ الفقيه هو الحاكم الشرعي في هذه الحالـةـ وهو نائب الإمام الثاني عشر في الغيبة الكبـرىـ. كما ذكر النراقي أيضاً إنَّ سلطة الفقيـهـ عامة وشاملـةـ مثلـ الرسـولـ ( ) والإمام الثاني عشر إلا إذ ظهر دليل واضح على أنَّ هناك أموراً متخصصة تخرج عن نطاق حـكمـهـ أو علمـهـ. فالـفقـهـاءـ هـمـ أمنـاءـ الرـسـلـ. ولا يـجـبـ إـنـ يـكـونـواـ تـابـعـينـ لـلـمـلـوـكـ. وإذا حدـثـ ذلكـ فـلـابـدـ إـنـ يـنـفـصـلـواـ عنـ الـمـلـوـكـ حـفـاظـاـ عـلـىـ الدـيـنـ. وبـهـذاـ المـبـدـأـ وبـطـرـيقـةـ مـواـزـيـةـ أـعـلـنـ النـراـقـيـ ولاـيـةـ الـفـقـيـهـ(الـلـوـاـيـةـ الـعـامـةـ لـلـفـقـيـهـ)ـ وـكـانـ ذـلـكـ نـوـعـ الحـكـمـ الشـرـعـيـ الوـحـيدـ كـمـاـ أـقـرـ رـسـولـ إـلـيـسـلامـ ( )ـ والإـمامـ الثـانـيـ عـشـرـ مـنـ وـجـهـ نـظـرـهـ ( )ـ

وـتـعـرـفـ لـلـوـاـيـةـ (\*\*)ـ الفـقـيـهـ فيـ الـفـقـهـ الشـيـعـيـ باـخـتـصـارـ عـلـىـ أـنـهـاـ(حـكـمـ الفـقـيـهـ العـادـلـ الـكـفـءـ)ـ (حـكـمـ الـعـالـمـ الـعـادـلـ الـجـامـعـ لـلـشـرـائـطـ)ـ. ( )ـ كـمـاـ تـعـرـفـ بـأـنـهـاـ (وـجـوبـ إـقـامـةـ حـكـمـوـةـ إـسـلـامـيـةـ)ـ(يـشـكـلـهاـ وـيـجـلسـ عـلـىـ قـمـتـهـاـ فـقـيـهـ عـالـمـ عـادـلـ نـيـابـةـ عـنـ إـلـيـامـ الـغـائـبـ(وـتـكـوـنـ لـهـ صـلـاحـيـاتـهـ). ( )ـ وـهـنـاكـ مـنـ يـعـرـفـهاـ بـأـنـهـاـ حـقـ الفـقـيـهـ فيـ التـصـرـفـ فيـ أـمـوـرـ الـأـمـةـ(وـتـدـبـيرـ شـئـوـنـهـاـ)ـ(وـرـعـاـيـةـ مـصـالـحـهـاـ بـمـاـ يـعـودـ عـلـىـ بـالـنـفـعـ وـالـخـيـرـ)ـ(وـالـفـقـيـهـ هـوـ الـذـيـ اـسـتـكـمـلـ كـلـ الـمـواـصـفـاتـ)ـ(وـالـشـرـائـطـ لـيـصـبـحـ مـنـ خـلـالـ ذـلـكـ وـلـيـاـ وـحـاكـمـاـ عـلـىـ الـأـمـةـ)ـ. ( )ـ وـيـعـرـفـ السـيـدـ عـلـىـ خـامـشـيـ(الـلـوـاـيـةـ ذاتـ مـعـنـىـ عـمـيقـ)ـ(وـتـعـنـيـ فـيـ الـأـسـاسـ قـرـبـ الـشـيـئـيـنـ مـنـ بـعـضـهـماـ...ـوـالـلـوـاـيـةـ تـعـنـيـ الـاتـصالـ الـمـباـشـرـ وـالـصـلـةـ الـوـثـيقـةـ بـيـنـ الـشـيـئـيـنـ...)ـ وـيـعـرـفـ إـلـيـامـ الـحـكـمـ بـكـلـمـةـ(الـلـوـاـيـةـ)ـ(وـيـعـرـفـ عـنـ الشـخـصـ الـذـيـ يـكـوـنـ عـلـىـ رـأـسـ الـحـكـمـوـةـ بـكـلـمـاتـ الـوـالـيـ)ـ(وـالـمـوـلـيـ)ـ وـهـيـ بـأـجـمـعـهـاـ مـشـتـقـةـ مـنـ كـلـمـةـ الـلـوـاـيـةـ)ـ. ( )ـ فـيـماـ يـعـرـفـ السـيـدـ مـحـمـدـ آـلـ بـحـرـ الـعـلـومـ(الـلـوـاـيـةـ)ـ(بـالـمـعـنـىـ الـاـصـطـلـاحـيـ)ـ(هـيـ السـلـطـةـ الـشـرـعـيـةـ أوـ الـعـقـلـيـةـ عـلـىـ نـفـسـ الـغـيـرـ أوـ مـالـهـ أوـ كـلـيـهـمـاـ)ـ(سـوـاءـ كـانـتـ هـذـهـ السـلـطـةـ أـصـلـيـةـ أـمـ عـرـضـيـةـ)ـ. وـيـعـرـفـهاـ عـبـدـ الرـزـاقـ السـنـهـوـرـيـ بـأـنـهـاـ (الـسـلـطـةـ عـلـىـ الـغـيـرـ الـتـيـ يـلـزـمـ بـإـتـاعـهـاـ دـوـنـ الـحـاجـةـ لـمـوـافـقـتـهـ)ـ. ( )ـ وـبـطـيـعـةـ الـحـالـ(فـانـ الشـرـطـ فـيـ هـذـهـ السـلـطـةـ)ـ(جـمـيـعـ إـبـادـهـاـ هـوـ حـفـظـ الـمـصـالـحـ الـحـقـيقـيـةـ لـلـأـشـخـاصـ الـمـوـضـوعـيـنـ تـحـتـ الـلـوـاـيـةـ)ـ. كـمـاـ يـشـارـ إـلـىـ مـنـصـبـ الـقـائـدـ السـيـاسـيـ لـبـلـدـ إـسـلـامـيـ تـتـوـفـرـ فـيـ الشـرـوـطـ الـمـطـلـوـبـةـ بـوـصـفـهـ وـلـيـ الـأـمـرـ)ـ. ( )ـ وـلـوـاـيـةـ الـفـقـيـهـ نـظـرـيـةـ طـبـقـهـاـ إـلـيـامـ الـخـمـنـيـ وـأـسـسـ بـوـاسـطـتـهـ ثـوـرـتـهـ عـامـ لـيـكـونـ أـوـلـ مـرـشـدـ أـعـلـىـ فـيـ الـجـمـهـورـيـةـ الـإـسـلـامـيـةـ الـإـرـانـيـةـ)ـ( وـتـبـيـنـ رـؤـيـةـ إـلـيـامـ الـخـمـنـيـ لـنـظـرـيـةـ الـلـوـاـيـةـ الـفـقـيـهـ أـرـبـعـةـ حـقـائقـ مـهـمـةـ هـيـ ( )ـ)

أولاًـ اـنـقـادـهـ لـلـمـؤـسـسـةـ الـمـلـكـيـةـ لـعـدـائـهـ لـلـإـسـلامـ وـغـمـوذـجـ النـبـيـ)ـ( )ـ وـإـنـهـ المـصـدرـ لـكـلـ مـعـانـةـ الـإـرـانـيـنـ عـلـىـ مـدـىـ □ـ عـامـ مـنـ التـارـيـخـ.

ثـانـياـ-ـتـقـديـمـهـ غـمـوذـجـ الـدـوـلـةـ الـإـسـلـامـيـةـ الـمـسـتـنـدـةـ إـلـىـ الـقـرـآنـ وـغـمـوذـجـ الـجـمـعـ الـإـسـلـامـيـ الـذـيـ حـكـمـهـ النـبـيـ)ـ( )ـ فـيـ الـقـرنـ السـابـعـ وـلـكـنـ لـيـسـ كـنـمـوذـجـ مـثـالـيـ إـلـاـ فـيـ بـعـضـ الـمـالـامـحـ وـبـشـكـلـ عـمـلـيـ لـلـحـكـمـ يـمـكـنـ إـدـراكـهـ خـلـالـ حـيـاةـ الـجـيلـ الـحـالـيـ.

ثـالـثـاـ-ـمـطـالـبـتـهـ لـرـجـالـ الـدـيـنـ فـيـ إـنـ يـكـوـنـواـ نـوـابـ عـنـ النـبـيـ)ـ( )ـ فـيـ قـيـادـةـ الـجـمـعـ(وـوـضـعـهـ مـؤـهـلـيـنـ أـسـاسـيـنـ لـذـلـكـ فـيـ الـلـوـاـيـةـ الـفـقـيـهـ وـهـمـ الـعـدـالـةـ وـالـعـرـفـ بـالـقـانـونـ الـإـسـلـامـيـ).

رابـعاـ-ـوـصـفـهـ وـلـاـيـةـ الـفـقـيـهـ بـأـنـهـ مـلـزـمـةـ لـكـلـ الـمـؤـمـنـيـنـ بـالـعـمـلـ الـجـدـيـ لـلـإـطـاحـةـ بـكـلـ الـدـوـلـ غـيرـ الـإـسـلـامـيـةـ.

وـبـالـنـسـبـةـ لـنـظـرـيـةـ الـإـمامـةـ. كـانـ إـلـيـامـ الـخـمـنـيـ تـقـليـدـيـاـ مـحـافظـاـ حـيـالـ مـسـأـلـةـ التـرـاثـ الشـيـعـيـ مـنـ قـبـيلـ إـنـ الـأـمـةـ مـعـيـنـوـنـ مـنـ قـبـيلـ اللهـ. إـلـاـ إـنـ الـجـدـيدـ الـذـيـ قـدـمـهـ فـيـ هـذـاـ إـلـيـطـارـ هـوـ تـرـكـيـزـهـ عـلـىـ عـدـدـ مـنـ الـمـشـكـلـاتـ الـتـيـ سـاعـدـتـ عـلـيـهاـ نـظـرـيـةـ الـانتـظـارـ وـهـيـ الـوـاقـعـ الـبـائـسـ الـذـيـ يـحـيـاـ فـيـ الـمـسـلـمـوـنـ وـإـبـرـازـ تـنـاقـصـ هـذـاـ الـوـاقـعـ مـعـ الـإـسـلامـ نـهـجاـ وـفـكـراـ وـتـرـكـيـزـ عـلـىـ عـمـومـ الـلـوـاـيـةـ الـفـقـيـهـ كـمـوـقـفـ عـمـلـيـ دـعـمـهـ إـلـيـامـ الـخـمـنـيـ فـيـ كـتـابـهـ(الـحـكـمـةـ الـإـسـلـامـيـةـ أـمـ وـلـاـيـةـ الـفـقـيـهـ)ـ بـالـدـعـائـمـ الـنـظـرـيـةـ(وـذـلـكـ حـتـىـ يـتـجاـوزـ بـهـ الـفـكـرـ الشـيـعـيـ الـجـمـودـ الـذـيـ ظـلـ يـرـزـحـ تـحـتـهـ لـقـرـونـ لـمـ تـؤـدـ إـلـاـ إـلـىـ شـلـ حـرـكـتـهـمـ السـيـاسـيـةـ)

منذ غيبة الإمام المهدي. (.) فعندما أعد الإمام الخميني كتاب (الحكومة الإسلامية أو ولاية الفقيه) وقدمه كنظريه للحكم(كان اغلب رجال الدين بعيدين عن العمل السياسي(وفي المقام الاول كان الإمام يهدف- من عرضه لذلك الاطار من الحكم- الى تشجيع رجال الدين على الانغماس في النشاط السياسي. وفي عدد من خطبه التي القاها بين عامي ) ) (انتقد الإمام الخميني رجال الدين المبعدين عن السياسة)وطالب باشراكهم في المعارضة) واكتسبت نظرية ولاية الفقيه مؤيدين في ايران من بين المتشددين والشعبين)الذين شغلوا عضوية مجلس الخبراء الاول(الذي صاغ اول دستور لایران الثورة. وكان من بين هذه الشخصيات بخشتي الذي تفاني في الدفاع عن هذه النظرية وقام فيها بدور اساسي. اذ تزعم المساعي الجماعية للحصول على غالبية الاصوات في مجلس الخبراء.لضمان مكانة الوالي الفقيه في الدستور. وضمان دور مهيمن لرجال الدين في السلطة السياسية للامة.وهذا كانت زعامة آية الله بخشتي.والعمل الجماعي الذي قام به مؤيدو نظرية ولاية الفقيه.وموافقة الإمام الخميني. كلها عوامل اساسية في اقامة حكم الفقيه في ایران ما بعد الثورة. (.) لقد سعى علماء الدين للتوفيق بين الآراء المختلفة حول تأسيس نظام يجمع بين الشرعيتين وجاء الاسم الرسمي لإیران(الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ليعبر عن هذا المزيج الفريد(فكلمة الإسلامية تشير إلى المركز الديني للنظام الجديد القائم على نظرية ولاية الفقيه) وكلمة الجمهورية لا تشير إلى نوع معين من النظم السياسية بقدر ما تشير إلى محور إرادة المواطنين في النظام السياسي(أو ما يمكن تسميته بالشرعية الشعبية). (.) وهكذا أدت النظرية الجديدة بمنع السلطة المطلقة للفقيه الى اضفاء المصداقية على انصار ولاية الفقيه(الامر الذي اثار لهم ايضا بوحوب توسيع سلطات الفقيه الى مجالات اخرى يمكن لرائيه فيها- كمرشد اعلى- ان يكون له نه-مثل توسيعة التزاعات وحل الخلافات-وفي ظل التجاهل التام لحدود مسؤوليات المرشد كما وردت في الدستور- لم يتصور انصار هذه النظرية وجود اية حدود لسلطة الفقيه-وقادى مؤيدو ولاية الفقيه الى درجة المناهاده بان تكون شرعية النظام السياسي باكمله مستمدة من الرعيم نفسه- وليس من العقد الشرعي المبرم بين القائد والامة او المستند الى الاجماع الشعبي-فالتأكيد هنا ان اصل جميع اشكال الشرعية في الحكومة الإسلامية ترجع الى الوالي الفقيه- الشعب ليس له اي علاقة بشرعية الحكومة-وان القبول بالحكومة وتشريعاتها في ظل الوالي الفقيه لا يعد التزاما قانونيا فحسب- بل هو مسؤولية المسلم وفرض عليه. (.)

كان المقصود في ولاية الفقيه المطلقة هنا الشمول والإطلاق النسبي)في مقابل بقية الولايات التي تراعي فيها أمور خاصة.فالفقيه الشيعي الذي يأخذ على عاتقه حمل مسؤولية الزعامة. هو مسؤول في جميع الجوانب السياسية وينبغي له إن يسعى للحفاظ على مصالح الأمة على جميع الصعد. بالإطلاق هو توسيع نطاق ولاية الفقيه إلى المدى الذي تسعه الشريعة. وان مسؤولية الوالي الفقيه التنفيذية هي في جميع الإحكام التدبيرية الإسلامية.وليس ذات بعد واحد كما هو الحال في بقية الولايات. وتأتي صفة الفقاهة مع الولاية لتضييف تقييدا للولاية.ذلك إن ولاية الفقيه تنبع من فقاهته. وبالنتيجة فإن له ولاية في حدود الفقاهة. وهذا إطلاق في عين التقييد. وتقييد في عين الإطلاق. والمقصود هو إن تكون الولاية محدودة في إطار مقتضيات الفقه. والشرعية. ومصالح الأمة. (.) وهناك من يرى إن (المراد بالولاية المطلقة للفقيه الجامع للشروط هو إن الدين الإسلامي الحنيف(هو دين الحكم وإدارة شؤون المجتمع فلا بد إن يكون للمجتمع الإسلامي بكل طبقاته ولكل حاكم شرع وقائد ليحفظ الأمة من أعداء الإسلام والمسلمين وليحافظ نظامهم ول يقوم بإقامة العدل فيه) وبنفس تعدد القوى على الضعف) وتأمين وسائل التقدم والتطور الثقافية والسياسية والاجتماعية والازدهار لهم...ولا بد أن تكون إرادته وصلاحيته فيما يرجع إلى المصالح العامة للإسلام والمسلمين حاكمة على إرادة

وصلاحيات عامة الناس عند التعارض وهذه نبذة يسيرة عن معنى الولاية المطلقة). ( ) وقد تحسدت ولاية الفقيه في إيران في إطار موقع المرشد الأعلى دستورياً وسياسياً.

### - موقع المرشد الأعلى دستورياً.

تحدد إطار النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد مجلس الخبراء الذي ضم ثلاثة وثمانين عضواً. وببدأ اجتماعاته عام ٢٠٠٣ (ونجح التيار الديني - بقيادة الراحل آية الله بخشتي - في التغلب على محاولات القوميين العلمانيين التي كانت تهدف لصياغة وثيقة لا تتضمن دوراً بارزاً للإمام الخميني، إذ كان الدور المتصور له أن يتولى منصب الفقيه (المرجع الأعلى لقيادة البلاد في غياب الإمام المهدى المنتظر وفي مناقشات مجلس الخبراء صوت سبعة وخمسون عضواً لصالح المادة وامتنع ثلاثة عن التصويت الامر الذي أدى إلى استحداث منصب يفوق في صلاحياته ما كان منحها للملك بمقتضى دستور عام ٢٠٠٣) فقد جعل الدستور الإيراني اليمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية فلا يستقيم نظامها إلا بما لا يكتسب شرعيته إلا باعتماده على ماتقدم. وبناء عليه، فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً. ل أنه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة. وتنص على ذلك المادة من الدستور المعدل ومضمونها مانصه (السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وتمارس صلاحياتها باشراف ولي الأمر المطلق وامام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور). ( ) فقد نصت المادة العاشرة بعد المائة من الدستور الإيراني على وظائف القائد وصلاحياته على الشكل التالي

- . تعين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
  - . القيادة العامة للقوات المسلحة.
  - . اعلان الحرب والسلام والنفير العام.
  - . نصب وعزل وقبول استقالة كل من
  - فقهاء مجلس صيانة الدستور.
  - أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
  - رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.
  - رئيس أركان القيادة المشتركة.
  - هـ- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
  - القيادة العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
  - حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
  - اعضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.
  - عزل رئيس الجمهورية... وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتحلله عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية. ( )
- وأصبح المرشد الأعلى أو مرشد الثورة أو الولي الفقيه أياً كانت التسمية هو أهم منصب في إيران الثورة ل أنه القائد الأعلى بموجب الدستور الإيراني الحالي وما رئيس الجمهورية إلا منفذ لسياساتاته فقد أكدت المادة الخامسة من الدستور الإيراني أن ولاية الأمة في ظل غيبة الإمام (المهدى المنتظر) تؤول إلى أعدل وأعلم واقفى رجل في الأمة (ليدير شؤون البلاد) ومؤهلات الولي الفقيه وفقاً للدستور هي العلم والعدالة والمروءة والفقه الواسع بظروف

العصر والشجاعة والذكاء والقدرة على ادارة الامور. وهذه الصفات التي يتمتع بها الولي الفقيه تعطي له صلاحيات واسعة جدا في الجمهورية لاينافسه فيها منصب آخر. والمثال الأبرز على ممارسة هذه الصلاحيات ظهر في حالتين الاولى قيام الإمام الخميني بإقالة أبو الحسن بني صدر اول رئيس للجمهورية الاسلامية في العام ) . عندما خالف تعليماته. والثانية عندما وجه الإمام الخميني رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الجمهورية السيد علي خامنئي(\*\*) في العام ) وذلك عندما اعترض على بعض ممارساته حين اجاز قانون العمل بعد ان عارضه مجلس صيانة الدستور. (٠)

وخلال سنوات حكمه العشر(نحو الإمام الخميني في استخدام شبكة المؤسسات السياسية بطريقة فعالة لتدعم فاعلية لتنمية الجمهورية الاسلامية. ) الكاريزما والمرجعية اللتان كان يتمتع بهما الى جعله اكثر قوة ونفوذا في تعزيز سلطته في الحالات كافة وكانت ملارسيمه قوة القانون ويقع على كاهل جميع الدوائر الحكومية عبء تنفيذها.اما بخصوص المسائل السياسية فقد استخدم الخميني سلطته في تحديد مصير الرهائن الامريكان.والحرب مع العراق. وهدر دم الكاتب سلمان رشدي بعد نشر كتابه آيات شيطانية الذي أثار جدلا واسعا.

وكانت سلطته حاسمة ايضا فيما يتعلق بادارة الصراعات والتحزبات الداخلية في الجمهورية الاسلامية.اذ كان الإمام الخميني فوق كل الغطاء. وهو الذي يحدد الحلال والحرام في البلاد. ولكنه لم يكن يتدخل الا عند تعرض النظام السياسي للتهديد. وفي واحدة من حالات الصراع التحرزي - التي وقعت عام - طلب الرئيس خامنئي ورئيس الوزراء مير حسين موسوي ورئيس مجلس الشورى رفسنجاني- من الإمام الخميني-رسم معلم واضحة لهم اعادة البناء المطلقة اليهم- والسماح لنجله احمد الخميني بالانضمام لهم في الجموعة التي سيشكل اليها الاشراف على هذه العملية- وفي معرض رفضه لطلبهم حذرهم الإمام الخميني من مغبة اظهار عوامل الفرقة ووجه اليهم اللوم لعدم مبادرتهم بحل خلافاتهم. (٠)

وفي الجانب الدستوري وهو الأهم فقد أصدر الإمام الخميني أمرا في نيسان(ابريل) (٠) عين فيه مجموعة من الخبراء. وكلفهم بإعادة النظر في الدستور وإصلاح بعض مواده في ضوء التجارب السابقة. وقد انتهت العمل في إعداد متمم الدستور وتعديل مواده وقت المصادقة عليه في تموز(يوليو) (٠) وفي تموز(يوليو) تمت الموافقة على تلك التعديلات بعد استفتاء شعبي. (٠)

لقد وسع الإمام الخميني من نفوذه خارج دائرة رسم السياسات الخالية للبلاد وبعد إن مهد الطريق لتوسيع رجال الدين دورا مباشرا في سياسة الحكومة(والميمنة على جميع اوجه اتخاذ القرارات في الدولة)عدل الإمام الخميني نظريته الخاصة بولاية الفقيه عام (٠) مما يتيح منع مزيد من السلطات للحكومة(التي أصبحت في ذلك الحين حكومته) ويهيمن عليها رجال الدين. وفي التعديل الجديد دعا الإمام الخميني إلى (السلطة المطلقة للفقيه) واصبح الولي الفقيه مخولا لتفويض سلطات غير محدودة الى حكومته باى اسلوب يراه رئيس الحكومة ضروريا(واما يتحقق مصالح الحكومة وليس بالضرورة مصالح الشعب. وصارت القضية هي ايجاد وسائل لتسهيل مهمة الحكم. خاصة في مجال السياسة الخالية. او تأسيس آلية تمكن الحكومة من رعاية مصالحها على حساب مصالح المحكومين. وكان الدافع الرئيس وراء اصدار الفتوى هو مواجهة ازمات الحكومة. والاحتکاك الناشيء بين رجال الدين المحافظين في مجلس الوصاية. وبين هؤلاء الذين كانوا يتولون مقاييد الحكم. وكانوا يضطرون الى تفضيل الاتجاهات العملية في بعض الامور التي يرونها حيوية للحكومة الفعالة.

فالفتوى الجديدة كانت بمثابة دفعة لحكومة مير حسين موسوي وتأييدها لرفسنجاني. رئيس مجلس الشورى وللسياسيين الاكثر برامجاتية. وجاء تأكيد الإمام الخميني لرأيه لينهي الجدل الدائر لصالح رجال الدين الاكثر نوعا الى البرجاتية. واضعف موقف الرئيس السيد علي خامنئي والاعضاء المحافظين في مجلس الوصاية. الذين كانوا يحثون عن ثغرات تمكنتهم من الاحتفاظ بنفوذهم على مجلس الشورى والمؤسسات الحكومية الأخرى. (٠) وبيد واضحا من بعض مواد الدستور الإيراني إن الإبعاد والصلاحيات التي منحها الدستور للولي الفقيه قد أطلقت يده في النظام بحيث أصبح يشكل حجر زاوية للدولة. ولعل ابرز دليل على ذلك هي الفتوى التي أصدرها عام فقد رسخت خلطا واضحا بين الولاية التكتוניתية للإمام والولاية الاعتبارية لنائبه بعد أن كان حريضا في كتاب الحكومة الإسلامية على تحديد حجم كل منهما. وهو بهذا الرأي جعل الحكومة الإسلامية تنحصر عملا في الولي الفقيه دون باقي السلطات والهيئات والمؤسسات بما فيها المجالس النيابية. ومجلس صيانة الدستور. ففتح بذلك الباب واسعا أمام شرعية ديكاتورية الولي الفقيه. كما انه بهذا الرأي أكد على مفهوم جمع الولي الفقيه للزعامتين السياسية والدينية. (٠) وتبقى الحقيقة هي إن المرحلة الممتدة من انتصار الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية حتى وفاة الإمام الخميني مرحلة خمينية خالصة أساسها فكر الإمام الخميني لذا واجهت عداء خارجيا حادا) واختلافات ظاهرة أو خفية داخلية) فيحلول الذكرى الأولى للثورة كان الإمام الخميني قد فقد الكثير من مساندة القوى الليبرالية العلمانية أو كاد . ( ) ويشغل منصب المرشد الأعلى حاليا آية الله السيد علي خامنئي وهو قائد إيران الحقيقي دستوريا وفعليا) وشرعنته يستقىها من الفكر السياسي الشيعي وتطبيقاته العملية في عهد الإمام الخميني أولا) وما تم غرسه في ضمير الشيعة من فكرة الولي الفقيه ثانيا) الا ان محدث في ازمة الانتخابات الرئاسية حزيران(يونيو) ( وخطبة المرشد الأعلى في حزيران(يونيو) ( وما تلاها من احداث كشف دور الولي الفقيه وتراجع مكانته المقدسة وجعلت منه لاعبا سياسيا لا يختلف عن غيره من السياسيين المنتفذين) قد يصيب وقد يخطئ وله مصالح يدافع عنها) كما له منافسون على منصبه) قد يزكيونه عنه متى حانت الفرصة لذلك. (٠) **- موقع المرشد الأعلى سياسي.**

واذا انتقلنا من قراءة وضع المرشد دستوريا الى قراءته واقعيا او سياسيا يمكن ان نتعرف على ابعاد اخرى لدوره على الساحة الإيرانية. سواء فيما يتعلق بتحديد العلاقة بين السلطات او فيما يخص تعين اتجاهات السياسة الخارجية. في تطبيق الشق الاول من هذا الدور يمكن الاشارة الى فتوى الإمام الخميني الصادرة في .قانون الأول(ديسمبر) والتي منحت حق التعزيز السياسي اي سن عقوبات على جرائم لم يرد بشأنها نص في الكتاب او السنة) في بعض الحالات (التمويلية اساسا في اثناء الحرب ثم في عدد من المسائل الاقتصادية بعدها) الى الحكومة في الوقت الذي نصت فيه المادة من دستور على اختصاص السلطة القضائية بهذا الحق الامر الذي فجر جدلا حول الموضوع من داخل المؤسسة الدينية الإيرانية وعاد الإمام الخميني في ايلول(سبتمبر) (بعد فتواء السابقة حيث قام بايصال حق التعزيز الى مجمع تشخيص مصلحة النظام مناصفة بينه وبين الفقهاء جامعي الشرائع) وذلك في محاولة منه لتحقيق التوازن بين المكونين السياسي والديني للجمهورية الإسلامية) وسيق للإمام الخميني إن تدخل في تنظيم مرفق القضاء باصداره قرارا من ثماني نقاط في عام ( بهدف الاسراع بأسلامة القضاء) وهذه النقاط هي الاسراع بسن القوانين الاسلامية وتطهير القضاء من لا يصلحون وعدم مصادرة الممتلكات الشخصية دون مسوغ شرعي وحرمة المسكن وعدم اللجوء الى المعاملة غير الانسانية للمواطنين ولا التنصت على مكالماتهم (باستثناء الجماعات المعارضة

للجمهورية الاسلامية) القضاة وحدهم هم المخلوقون باصدار الاحكام(لاحبس من دون امر قضائي) سرعة تنفيذ رئيس المحكمة العليا ورئيس الوزراء لهذا القرار. (٠)

وفي الجانب التشريعي نشير هنا الى فتوى الإمام الخميني الخاصة بتحريم نشاط حركة الحرية المعارضة( وهي فتوى لم يعلن عنها الا في عام ١٣٨٥) بمناسبة محاكمة عبدالله نوري مستشار رئيس الجمهورية لشؤون التنمية. فقد تضمنت لائحة اتهام نوري من بين ماتضمنته .. تحاته بالترويج لافكار الحركة على صفحات جريدة. ولما كانت الفتوى المشار اليها ليست من فتاواه المعلنة. على عكس فتاواه الخاصة بحركة مجاهدي خلق على سبيل المثال. وتساءل نوري اثناء المحاكمة ان كانت هناك ثمة قوانين خفية تحكم حياة الایرانيين . وبعد هذا الدور التشريعي الذي تلعبه فتاوى المرشد من اهم عوامل اضعاف السلطة التشريعية. وذلك دون الحديث عما يرتبط بما من معيارية طالما وجدت فتاوى واحکام لا يعلن عنها الا عند الحاجة لتوظيفها. (٠)  
ثانيا) مكانة المرشد الاعلى.

قاد الإمام الخميني السلطة في إيران منذ نجاح الثورة وحتى وفاته والذي ساعده في القيام بمهامه سعة علمه وفقهه ونضاله. إضافة إلى دوره الكبير في الإطاحة بالنظام الشاهنشاهي ولكن بعد وفاته حدث فراغ كبير. إذ لم يستطع مرشد الثورة السيد علي خامنئي إن يكون نائب الإمام المهدى المنتظر ولا إن يقوم بدور الإمام الخميني. لذا فإن التسمية التي تطلق عليه اليوم هي تسمية مرشد الثورة. وحتى غيره من المجتهدين الشيعة لم يستطع إن يرث منصب ولاية الفقيه. (٠)  
توفي الإمام الخميني في مساء يوم (حزيران/يونيو) (٠) وعقد مجلس الخبراء المؤلف من - عضوا في اليوم التالي جلسة طارئة بحضور جميع الأعضاء وبرئاسة آية الله مشكيني- ولم تمض عشرون ساعة على الجلسة حتى ثمت مبادعة السيد علي خامنئي ولیاً "لأمر المسلمين وقائداً للثورة الإسلامية بـ (صوتاً مؤيداً)" مقابل (صوتاً معارضـاً من مجموع (٢) خبريراً حضروا الاجتماع. (٠)

كان اجتماع مجلس الخبراء على جناح السرعة للحلولة دون حدوث فراغ في السلطة ووقع اختيارهم على السيد علي خامنئي قائداً للبلاد وكان يحتل مرتبة حجة الإسلام . وبعيد مدة قصيرة. منح مرتبة فقهية أعلى كانت بمثابة تعين سياسي خلال التهليل الواسع الذي حفل به اعلام الحكومة. ومنذ ذلك الوقت صار خامنئي يلقب آية الله. ومع ذلك. فإن ترقية السيد خامنئي الفقهية إلى مرتبة آية الله . والتي بقيت غير معترف بها من جانب غالبية رجال الدين الشيعة المتشددـين. لم تستطع اخفاء حقيقة انه لما تسلم منصبه. لم يمثل أعلى مقام ديني واعلى سلطة سياسية مختمعين في شخص واحد. كما كان عليه الحال مع الإمام الخميني. (٠)

لم يكن لدى السيد خامنئي المؤهلات الدينية المطلوبة( مثلما كان لدى كبار العلماء الآخرين) لذا كان محتملاً ان يمنع أكثر إتباع الإمام الخميني ولائهم طلقاء العلماء وهو امر اثار المخاوف( لأن هؤلاء العلماء لم يكونوا مؤيدـين لكافة سياسات الجمهورية الاسلامية. ورغم وجود ثلاث قيادات دينية بارزة في مدينة قم- مثل السيد كلبايكاني ومرعشـي ومحمد حسن طباطبائي قمي- فقد وقع الاختيار على خامنئي- ولم يكن اختياره ممكناً بالتأكيد دون تأيـد رفسنجاني. (٠)

ويعد على خامنئي ثاني مرشد للجمهورية الاسلامية بعد الإمام الخميني وإن كان الإمام الخميني قد اختار لخلافته آية الله منتظرـي (\*\*\*) بشكل غير رسمي في عام (١٣٩٠) ثم اعلن عن هذا الاختيار رسمياً في تشرين الثاني(نوفمبر) (إلا إن مطالبة منتظرـي بالتعـددية السياسية وتقـيـيد صـلاحـيات المرشد) فضلاً عن موقفـه الرافـض

مواصلة الحرب ضد العراق بعد تحرير الاراضي الايرانية) كان له اكبر الاثر في تحفيته من قبل الإمام الخميني في العام نفسه الذي توفي فيه. ليعتبر اختيار مجلس الخبراء على السيد علي خامنئي ليكون مرشدًا أعلى للبلاد. (٠) ومن المهم الإشارة هنا إلى إن التباين بين موقع الولي الفقيه وبين موقع رئيس الجمهورية قد بُرِزَ بشكل واضح بعد انتخاب الرئيس خاتمي (\*\*\*) وتوليه منصبه لأول مرة عام - ولم يكن مثل هذا التباين واضحاً في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني لأنَّه لم يكن ليبتعد كثيراً عن رؤية القائد ولا عن المزاج العام للمحافظين حتى وهو يضع التنمية الاقتصادية أولوية لاهتمامه بعد توقف الحرب مع العراق عام - في حين جعل الرئيس خاتمي للتنمية السياسية والثقافية تلك الأولوية. كما جعل التيار الاصلاحي من صلاحيات القائد وموقعه هدفاً للتوصيب لانتزاع بعضها إلى كفته رئيس الجمهورية. (٠)

### المبحث الثاني) المرشد الأعلى وقضايا السياسة الداخلية والخارجية.

#### أولاً- المرشد الأعلى وقضايا السياسة الداخلية.

لقد أصبحت جميع مؤسسات الدولة تتبع عن الإمام الخميني لتعود إليه ثانية في حلقة مغلقة يشكل الفقيه مركزها. وعزز من هذه الحالة تداخل نطاق الاختصاصات بين الهيئات الرسمية والثورية وعوائدها. مما خلق حالة من التنافس والتضاد فيما بينها. مما دفعها إلى الاحتكام إلى الإمام الخميني باعتباره مركز السلطة. وهنا عمل الإمام على ممارسة دور الموازن بين جمل الاختلافات ونزاعات الآراء داخل النخبة الحاكمة. بحيث لا تقوى فئة على حساب أخرى. وبذلك جعل نفسه فوق مستوى الصراعات الداخلية. مما وفر له مرونة وسيلة في عملية اتخاذ القرارات السياسية. إلا إن دور الموازن لا ينفي حقيقة حرص الإمام على مواجهة المواقف التي كانت تحدد وجود النظام السياسي ذاته. كما حصل في موقفه إلى جانب رجال الدين في الحزب الجمهوري الإسلامي إثناء صراعهم مع الرئيس بني صدر. وكذلك تأييده لحكومة رئيس الوزراء مير حسين موسوي في تشرين الثاني (نوفمبر) -(عندما واجهت احتمال حجب الثقة عنها) إذ انفرد معارضيه بعدهم خرين لعمل الحكومة. (٠)

إلا إن أهم ما يميز المرحلة التي أعقبت وفاة الإمام الخميني هو تقسيم السلطة بين مرشد الثورة السيد خامنئي (والرئيس السابق للبرلمان) رفسنجاني الذي يعد زعيماً براغماتياً. ففي تموز (يوليو) من العام - انتخب رفسنجاني لمنصب رئيس الجمهورية وبات يتمتع بصلاحيات أوسع أثر التعديل الدستوري الذي تضمن إلغاء منصب رئيس الوزراء الذي كان أقوى منصب حتى ذلك التاريخ. وخلال ولايته الاثنتين رئيساً ( -- ) ساند رفسنجاني عملية ترمي إلى إزالة الصبغة الإيديولوجية جزئياً عن الداخل الإيراني وعن السياستين الخارجية والاقتصادية.

لقد قام التحالف بين رفسنجاني وخامنئي على أرضية الرغبة المشتركة في نزع السلطة من أيدي الإسلاميين اليساريين. وبالفعل نجح رفسنجاني مابين عامي - في إخراج الإسلاميين اليساريين. ليس من الحكومة فحسب - باستثناء البرلمان - بل أيضاً من المؤسسات المهمة الأخرى. وأثر التعاون بين البراغماتيين والمحافظين في استبعاد الغالبية من مرشحي إسلامي اليسار في انتخابات مجلس الخبراء التي جرت في تشرين الأول (أكتوبر) (ولما كان هذا المجلس يتمتع بصلاحية عزل قائد الثورة إن رأه غير مؤهل لشغل هذا المنصب) فإن نجاح المحافظين والبراغماتيين أزال أي خطر يهدد موقع المرشد. (٠)

ومنذ العام (١٩٨٥) دأب السيد خامنئي على تقوية منصب الفقيه تدريجياً عن طريق زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين. وعين ممثلين يتبعونه شخصياً ويرفعون إليه التقارير حول بعض القضايا. مثل مدى التقدم الذي أحرزته المباحثات الإيرانية - العراقية وعملية تبادل أسرى الحرب إلا إن الجانب الديني في سلطة خامنئي يبقى يعني من

الضعف فالدستور الذي جرى تعديله عام - والذى أتاح له خلافة الإمام الخميني بعد إلغاء شرط إن يكون المرشد الأعلى مرجعاً للتقليد بمعنى إن يتم الفصل بين الرعامة الروحية والزعامة السياسية في حقبة ما بعد الإمام الخميني بل إن قرارات خامنئي السياسية كمرشد أعلى لم تتمتع بالثقل والصلاحيتين اللتين كانت تتمتع بها قرارات الإمام الخميني كما انه كان أقل قدرة على حسم الخلافات الدائرة بين كبار رجال الدين والمؤسسات الحكومية والثورية حول القضايا السياسية الكبرى. بل إن المرشد عندما سمح للمقربين منه بمنحه لقب (البديل الطبيعي) - من أجل إن يصبح المرجع الأعلى - ساهم في إضعاف شرعيته. (٠)

فضلاً عن ذلك) دأب المرشد منذ الانتخابات الرئاسية في العام - (على ممارسة امتيازاته السياسية كاملة بشكل غير معهود من قبل) وضمان المناصب السياسية المهمة لصحبه المقربين. وبهذه الطريقة. منع الرئيس رفسنجاني من عقلنة الأجهزة الإدارية وترشيقها. أو صرف الموظفين غير الكفؤين من مدراء ومحافظين. زد إلى هذا إن المرشد حرص على إبقاءه التقليديين الأصوليين من جناح اليمين في وظائف مهمة في الحكومة. بل حرص على استئثار بعضهم في حكومة الرئيس رفسنجاني الثانية. وفي الوقت نفسه. وسع هؤلاء من نفوذهم في موقع السلطة المهمة في دوائر السياسة الداخلية والثقافية بغية صد الغزو الثقافي الغربي البغيض في نظرهم. وابرز مثال هنا إقصاء محمد خاتمي من منصب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي لأنهم عدوه مفترطاً في تحركه. ومواجهة هذه الضربة التي وجهها المرشد لليسار. لم يبق إمام الرئيس رفسنجاني غير خيارات إما الإذعان أو السماح لمناوئيه التخفيف من سياساته الاقتصادية والخارجية إلى درجة التلاشي. (٠)

سعى المرشد أيضاً إلى إن يكون مصدر جذب للقوى السياسية والفئات الاجتماعية التي تضررت من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبّقها رفسنجاني خلال حقبة رئاسته الأولى) واعتمد في ذلك على التعبئة التي حدثت في صفوف العديد من طلاب العلوم الدينية وصغار علماء الدين مع قيام الثورة. فقد عانى التحالف بين المرشد والرئيس من اختلاف رؤية كل منهما للأسباب الحقيقة لمشكلات إيران الاقتصادية والاجتماعية. فالرئيس كان يرى إن المشكلة الحقيقية التي تقف عقبة في وجه الإصلاح الاقتصادي تتمثل في الفساد. بينما كان المرشد يؤكد صحة المجتمع الإيراني. وأن الفساد لا يمثل مشكلة هيكلية في الاقتصاد الإيراني. والحقيقة إن المرشد لا يستطيع التخلص بشكل كامل عن لمعسكر المتشدد إذ إن القاعدة الاجتماعية والجماهيرية المرتبطة بهذا المعسكر من الفقراء تمثل الوقود الذي اعتمد عليه الثورة في نجاحها واستمرارها. إضافة إلى طبيعة الارتباط بين المؤسسات الاقتصادية الثورية والخاضعة بشكل مباشر لسيطرة المرشد وهذه القطاعات التي تعد الأكثر تضرراً من سياسات الرئيس رفسنجاني الاقتصادية. والأكثر استعداداً للتحالف مع التيار المتشدد. ولعل الأهم من كل ذلك حاجة المرشد إلى تدعيم موقفه في ظل افتقاده لكارزمية الإمام الخميني التي كانت تمكنه من تطبيق توجهاته من دون معارضة تذكر. (٠)

وعندما تولى الرئيس محمد خاتمي السلطة حرص المرشد الأعلى على إعلان تأييده له وتذكيره بمصدر شرعية النظام وقادته الأساسية وهي ولاية الفقيه) وحرص على تدعيم مركز الرئيس الجديد من خلال الحصول على موافقة البرلمان المحافظ على مرشحي الرئيس للوزارة( وخاصة الوزارات ذات الأولوية في تنفيذ برنامج خاتمي الإصلاحي وهو ما ثقافة والداخلية إلا إن المرشد لم يتحل عن دوره في صنع السياسة العامة وتنفيذها إذ فرض وزير الاستخبارات كما استمرت سيطرته على المؤسسات الثورية الأمنية بدلاً من وضعها تحت سيطرة وزارة الداخلية التي ترأسها عبد الله نوري المحسوب على التيار الإصلاحي. (٠)

كان تركيز الرئيس محمد خاتمي على مفاهيم المجتمع المدني والحربيات العامة(من الأمور التي أثارت رد فعل المرشد الأعلى الذي كان لابد إن يتشدد في مواجهة ما رأه تحديداً للقيم الأساسية للثورة وتسليمها للغرب. فالمصدر الرئيس للفساد والاختناق وسوء الأوضاع في إيران حسب رؤية المرشد يعود إلى سلط وسيطرة نفوذ القوة الاستكبارية الانكليزية في البداية ثم الاستكبارية الأمريكية. نافياً إن يكون سبب المشكلات الإيرانية احتلالات في البناء الفكري للثورة أو التطبيق العملي لها. وتأكيده إن الإصلاح هو حقيقة ضرورية ولازمة ويجب إن تتحز في الدولة. (٠)

لكن مساعي الرئيس اصطدمت بعقبة المرشد عندما حاولت تقييد سلطاته) وهو ما أدى في النهاية إلى انزواء التيار الإصلاحي بعدما أطلق المحافظون حملتهم لإخراج الإصلاحيين من الحكم) ونحوها بعد منع مرشحاً إصلاحيًا من الترشح للبرلمان) وهو ما أدى في النهاية إلى انتخاب محمود أحمد نجاد(\*\*\*\*\*) رئيساً في عام ٢٠٠٥ لإعادة الهيئة إلى موقع المرشد الأعلى[١] وتحديد الإصلاحيين وطموحاتهم[٢] مع إن هذه الهيئة لم تعد في الواقع بعدما تنازع المحافظون والاصطلاحيون والبرجاتيون للإفادة منها. ولم يتمكن المرشد من إزاحة الإصلاحيين بقصوة هذه المرة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٧ لأن الضغط الشعبي لابد من فتح بعض صماماته الشعبية من خلال بعض القوى الإصلاحية التي تنتهي روحياً إلى النظام وتعد من إحدى إفرازاته. (٠)

كان فضل المرشد واضحاً في انتخاب احمدي نجاد لرئاسة البلاد) وهو تكتيكي غير معتم لا مطامع له في حكم إيران من كرسي الولي الفقيه تحت لافتة محاربة الفساد) إلا إن حكمه شهد تصعيدها غير مقبول داخلياً مع دول العالم المختلفة في مقابل إخفاق كبير في التنمية ولحظ الفساد الذي مس وزراء نجاد أنفسهم وحاصرهم في أكثر من ملف لاسيما الأخلاقي كوزير الداخلية الإيراني ومسؤولي بلدتين آخرين. فانتخاب الرئيس نجاد الذي أريد له إن يعزز من سلطة الولي الفقيه أو هنها وفتح شهية كبيرة للإصلاحيين لتنقييد دور المرشد وكان من قبل قد اضطر إلى الإفراج عن أكبر المراجع الدينية أهمية في إيران آية الله حسين علي منتظرى الذي هو في الحقيقة أحق بالمنصب المهيمن في النظام السياسي الإيراني كما فتح شهية مصباح يزدي-الزعيم الروحي للرئيس نجاد- للشراكة بالحكم عبر مجلس شورى الولي الفقيه برغم تدني شعبية يزدي مؤخراً تأثراً بأداء الرئيس السياسي داخلياً وخارجياً. الواقع إن مواقف نجاد ومحاربيه أضعفت وضع المرشد الأعلى للثورة الإيرانية وعززت من حظوظ الإصلاحيين في الشارع الإيراني. (٠)

وتبدو مشكلة المرشد الأعلى في الوقت الحاضر أنه يواجه تيارين متصارعين يقف بينهما ثالث شديد البراجماتية يقوده هاشمي رفسنجاني الذي ازاحه المرشد في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٩) فلم يغفر لها وبقود الأول مصباح يزدي المتشدد وهو الاب الروحي للرئيس محمود أحمد نجاد والإصلاحي محمد خاتمي الرئيس الإيراني السابق إلى جانب زعيم المعارضة مير حسين موسوي. فعندما سمح المرشد لمير حسين موسوي بالترشح لرئاسة الجمهورية - وقد كان يوسعه منه ابتداءً لو كان الأمر لم يزل بيده عملياً وهو لم يعد كذلك بعد أن فقد بعض أوراق دستورية مهمة لم يعد بمقدوره استخدامها وقت الحاجة- كان المرشد يدرك أنه يناور به القوى التي تريد وراثته حياً من المحافظين- أو الحد من مكانته كلية من الإصلاحيين والبرجاتيين- وكان يعلم أنه لا يمكنه أن يخرج التيارين الآخرين من الساحة دون أن يدفع تكلفة باهضة جداً قد تكلفه منصبه.

لكن الرئيس نجاد لم يلجم المناوئين للمرشد. ولم يتمكن من تمرير سيناريو(التعيين الانتخابي) له دون خسائر فقد فتح الإعلان عن فوز نجاد في انتخابات حزير(يونيو ٢٠٠٩) أبواب الانتقاد للمرشد) إذ لم تكن التربة الإيرانية مهيئة لاستقبال الوهم من جديد) والأسباب كثيرة في تغير تلك التربة ليس للاحسن بالضرورة) وإنما لما يعاكس طموحات

الملتصقين بمرقد الامام الخميني ايا كان. فالامر في الواقع مختلف. والبيئة الحاضنة للجماهير اليوم تغاير تلك قبل عقود ثلاثة. والتغير السريع في بنية المجتمع الايراني موضحة بان الامر اكثر مما يفوق طاقة المحافظين والاصلاحيين معا". ( ) لقد وضعت خطبة المرشد الأعلى في جامعة طهران يوم الجمعة حزيران(يونيو) ( )) وتعليقه على الاحتتجاجات التي اعقبت الاعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية الايرانية وضعت علامات استفهام كثيرة امام مكانة المرشد الاعلى لدى الشعب الايراني بل وحول شرعية الولي الفقيه. وكان يفترض به ان يسمو فوق السياسة حتى لا ينحرز لطرف ضد طرف اخر. ليكون ذلك الحكم الذي يفصل بين المتسارعين. ومن ثم يكون هو حارس الدين ومنقذ الشعب من اي ازمة قد يتعرض لها وفقا لما تقتضيه مكانته الدينية السياسية ولكن المرشد بدلا من ذلك جعل نفسه طرفا في النزاع بانحيازه للرئيس المنتهية ولايته محمود احمدی نجاد انجازا وضعه في صدام مع ملاليين الغاضبين والمحتجين على نتائج الانتخابات التي عدوها مزورة.

هذا الموقف من المرشد الاعلى بخطبته التاريخية التي فاقت التصورات في قسوتها ادخلت ایران فيما يمكن وصفه بالعملية الديناميكية لاعادة تشكيل العلاقة بين المرشد الاعلى ايا كان هو والشعب. وهو الامر الذي يهدد إلى حد كبير ركائز الاستقرار السياسي في النظام الايراني على المديين المتوسط والبعيد. ( ) وقد يكون هذا الرأي وراء مطالبة مير حسين موسوي في رسالة وجهها إلى المرشد بالتدخل وإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية(محذرا من إن ذلك قد يؤدي إلى هز استقرار الجمهورية) مطالبا المرشد بالتدخل قبل فوات الأوان. ولكن قائد الثورة حسم الجدل السائد في النخبة السياسية الإيرانية بشأن إمكانية تدخله لوقف النتيجة. حين طالب من المرشحين والرأي العام القبول بالفائز. وأشار بنسبة المشاركة العالية التي عدها استفتاء على شعبية النظام.

لقد اختلف موقف موسوي بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة عام . عن موقف هاشمي رفسنجاني عند خسارته إمام محمود احمدی نجاد في الانتخابات الرئاسية التاسعة عام . إذ طالب المرشد وقتها بالتدخل. واتهم وزارة الداخلية بأنها هندست النتائج. ولكنه لم يفعل في النهاية أكثر من ذلك حرصا على استقرار النظام الذي ينتهي إليه وعلى مصالحه المتتشابكة في مفاصل الدولة الإيرانية. إلا إن موسوي الذي لا يملك هذا النفوذ وتلك المصالح في مؤسسات الدولة. لم يطلب من أنصاره وقف الاحتتجاجات. هو عامل كان له أثره في استمرار الأزمة التي أعقبت الانتخابات. ( )

والواقع إن انجاز المرشد الأعلى للرئيس لنجاد قبل الانتخابات كان خطأ تكرر للمرة الثانية(كونه انجاز له في انتخابات العام ( ضد هاشمي رفسنجاني) كما أمعن في الخطأ عندما بارك فوزه ونفي وجود تزوير في الانتخابات وهدد منافسيه وحذر انصارهم من التظاهر) لذلك اصبح المرشد خصما لهؤلاء المحتجين الذين لا يعودون بالالاف ولا بمئات الالاف وانما بالملالين) وما حدث بعد الخطبة كان مفاجأة للمرشد الذي راهن على مكانته وظن انه سيحسّم الامور ببعض الكلمات لكن المحتجون تحذوا تحذيراته وخرجوا إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة(واشتربكوا مع قوات الامن) وسقط عدد من المحتجين ما بين قتيل وجريح امام مرأى وسمع من الراي العام العالمي. ( )

فالدور الذي يقوم به المرشد الأعلى كتجسيد لولاية الفقيه والحارس على القيم الإسلامية يمثل ضمانة رئيسة في أمرین أوهما تحقيق تعايش سلمي بين أنصار التيارين المنافسين والثاني استمرار النظام الإسلامي ويؤكد الرئيس محمد خاتمي على دوره بالقول (إن الدستور يذكر صراحة دور الولي الفقيه وحدد مسؤولياته والشعب الإيراني صوت على هذا الدستور والولي الفقيه هو مظهر الاقتدار الوطني والوحدة وفقا للدستور وفي جميع الأنظمة هناك مظهر للوحدة الوطنية

لديه سلطات ووظائف معينة ولدينا مجلس الخبراء الذي ينظر إلى إعمال وسلوك الوالي الفقيه وعندها هيئة خاصة برصد ومراقبة كل ما يتصل بمقام القائد والولي الفقيه.(٠)

إن هذا الاعتراف بأهمية ورسوخ دور الولي الفقيه لا يخفي إن هناك حديثا يتم تداوله في إطار إصلاح النظام وتدعيم حجم الحريات فيه يدور حول ضرورة تقوين دور مؤسسة الولي الفقيه نفسه. ويرى قطاع من الإصلاحيين إن ثمة حاجة إلى تحديد المدة بدلاً من إطلاقها الحالي، وإخضاعه للمساءلة. وعلى المدى البعيد ثمة أمل يراود البعض إن يتم التحول من ولاية الفقيه إلى ولاية الأمة.(٠)

## ثانياً - دور المرشد الأعلى في قضايا السياسة الخارجية.

أصبحت مهاجمة معارضي الثورة سواء من الداخل أو الخارج من أساليب الحفاظ على صلاح المجتمع(التطهير) وكان هذا الأسلوب من الأشياء التي تدعمبقاء النظام متamasكاً ومحتفظاً بهويته الجديدة. والمهم هو تجميع الجهد ضد عدو خارجي يسهل تشخيصه بحيث يصبح منبعاً لكل الشرور ومواجهته هي السبيل الوحيد للبقاء ومن هنا يمكن فهم نظرية الإمام الخميني للعلاقة مع الآخر(الغرب).

فالغرب بالنسبة للإمام الخميني شكل تحدياً ليس على المستوى السياسي فحسب بل وعلى المستوى الثقافي والإيديولوجي فنجاح الثورة الإسلامية ضاعف هذا التحدي فالإضافة إلى بعد الثقافي الإيديولوجي فقد صار مهدداً على المستوى السياسي لاستمرار وبقاء الثورة الإسلامية. وعلى هذا تم تجميع هذا العدو في صورة الولايات المتحدة الأمريكية التي صارت مرادفاً للشيطان الأكبر الواجب والضروري الكفاح ضده من جانب مستضعف الأرض.(٠)

وتتسم رؤية الإمام الخميني للغرب بالإدانة المستمرة فالغرب لديه تمثله الولايات المتحدة وهو استعماري بطبيعة ومعاد للإسلام ولحركة الإحياء الإسلامي منذ قرون مضت(ويرى الإمام إن المدف الأصلي للدول الاستعمارية هو القضاء على القرآن ومحوه) والقضاء على الإسلام وعلماء الإسلام فالاستعمار عند الإمام واحد(سواء كان يساند أو يمين) فقد اتفقاً معاً في القضاء على الإسلام(وهم يسعون للقضاء على الدولة الإسلامية) واقتسامها ونخب خيراًها وثرواتها الطبيعية.

أما عن تحسيد الغرب الاستعماري في الولايات المتحدة تحديداً، فإن الإمام الخميني اعتبرها الشيطان الأكبر. وسبب كل المصائب التي حاقت بالأمة هي وإسرائيل. كما إن السوفيت أسوأ منها معاً. الكل أسوأ من الكل وأكثر قذارة من الكل. لكن الإمام يؤكد صدامنا في هذه المرحلة مع أمريكا. ويقول (نحن لا نتوقع شيئاً من أمريكا)(وخصوصاً إن حكومة إيران قد قطعت النفط عن إسرائيل(والى الأبد)( وإسرائيل من أقرب أصدقاء أمريكا).(٠)

لقد ازدادت مواقف الإمام الخميني تصيلاً فيما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد التطورات السياسية والاقتصادية التي صاحبت نجاح الثورة والتي كان أبرزها خروج الشاه إلى الولايات المتحدة وأزمة الرهائن) وتجميد الأرصدة الإيرانية(وموقف الولايات المتحدة من الحرب مع العراق) وفرض العقوبات الاقتصادية على الدولة الجديدة.(٠)

أما عن أسباب العداء الأمريكي للنظام الإسلامي في إيران فقد بينها المرشد الأعلى السيد علي خامنئي في خطبة له بتاريخ ايار(مايو) إذ يقول (إن الذي يغضب أمريكا وسوها من المستكبرين في نظام الجمهورية الإسلامية هو

أولاً عدم فصل الدين عن السياسة وتأسيس الجمهورية الإسلامية على قاعدة إسلامية.

ثانياً الاستقلال السياسي لهذا النظام بمعنى عدم الاستسلام للغطرسة التي دأبت عليها القوى الكبرى.

- ثالثا التصريح بموقف الجمهورية الإسلامية الواضح حيال قضية فلسطين والذي هو عبارة عن حل الكيان الصهيوني وقيام حكومة فلسطينية من الفلسطينيين أنفسهم يعيش في ظلها المسلمين والمسيحيون واليهود في فلسطين.
- رابعا تقديم الدعم المعنوي والسياسي لكافة الحركات الإسلامية وشجب الضغوط التي تمارس ضد المسلمين في كافة بقاع العالم.

خامساً الدفاع عن عزة الإسلام والقرآن وكرامة الرسول الأعظم ( ) وكافة الأنبياء الإلهيين (ومحاكمة مؤامرة توسيع رقعة انتهاك حرمة المقدسات (كما حدث بشأن كاتب الآيات الشيطانية المهدور الدم ... والتحرك نحو ترسيخ قوة الشعوب المسلمة في إطار (الأمة الإسلامية الكبرى).

سادساً رفض الثقافة الغربية التي تسعى حكومات الغرب لفرضها بتعنت وقصور نظر على شتى شعوب العالم والتركيز على إحياء الثقافة الإسلامية في بلدان العالم الإسلامي.....هذه هي أسباب العداء البغيض الذي تحمله أمريكا ومن لف لها للجمهورية الإسلامية).(٦)

وفيما يتعلّق بإمكانية الحوار وإقامة العلاقات مع الولايات المتحدة يوضح المرشد الأعلى بان ذلك يرتبط بـ(تنتمي) كافة هذه السياسات القائمة على القوة والظلم والخصومة ومارسة الضغوط على الجمهورية الإسلامية ومساندة أعدائها والدعم الذي لا يعرف حدوداً للكيان الصهيوني. ويضيف مؤكداً (إننا سوف نرفض إقامة علاقات مع أمريكا ما دامت تصر على مثل هذه المواقف (... وما دامت ذكريات الجرائم التي اقترفتها الإدارة الأمريكية ضدنا ماثلة في أذهان شعبنا وبقيت بلا تقدّم تعويضات - كإسقاط طائرة الركاب المدنية وغلق حسابات وداعٍ وأموال الشعب الإيراني في أمريكا- فمن المستحيل إجراء محادثات مع الحكومة الأمريكية أو إقامة علاقات معها). ( ))

إما عن الموقف من الاتحاد السوفيتي السابق والتطورات التي كانت تجري فيه فقد أقدم الإمام الخميني على إرسال رسالة إلى غورياتشوف رئيس مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي في (تشرين الثاني/نوفمبر) ( ) والذي كان يقوم بمراجعة للنظام السوفيتي حاثا إيه على التفكير في قضية وجود الله عز وجل وعلى التعرف إلى النظام الإسلامي الذي يحمل الحلول للمشاكل البشرية كافة ومبينا له خطورة الانحراف إلى النظم الرأسمالية التي تعاني هي الأخرى من مشاكل لا تقل خطورة عما يعاني منه النظام الاشتراكي نفسه . ( . )

وهذه الخطوة قلبت الكثير من الحسابات الغربية. وقال الإمام في جانب من رسالته (إنكم إذا أردتم في هذه البرهة مجرد حل العقد الصماء للاقتصاد الاشتراكي والشيوعي باللجوء إلى مركز الرأسمالية الغربية. فأنكم ستعجزون عن علاج إى من أوجاع مجتمعكم ليس هذا فحسب. وإنما سيعين على الآخرين إن يأتوا بدورهم ويصلحوا أخطائكم... مشكلتكم الأساسية هي حرركم الطويلة والعبثية مع الله ومع مبدأ الوجود والخلقة. لقد اتضحت للجميع انه يجب من بعد الآن البحث عن الشيوعية في متاحف التاريخ السياسي العالمية). ( )

والحقيقة إن الإمام الخميني قد عرض في الرسالة أعمق التحليلات عن التحولات الجارية في الاتحاد السوفيتي والمشير للدھشة إن الرسالة تضمنت نبوءة أخرى مشوبة بالحذر(ما يشير إلى إحاطته بالظروف السياسية العالمية)إذ حذر سماحته بوضوح من ارقاء الروس في أحضان الرياض الخادعة للرأسماليين الغربيين والانخداع بما تطرحه أمريكا.(٠)  
وفي مجال العلاقات مع الدول الأوربية(نجد إن فتوى الإمام الخميني في شباط(فبراير) (باءهار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي بسبب روايته آيات شيطانية ومساسها بالدين الإسلامي) كانت تحسيسا للشق الثاني من الوظيفة السياسية أو الولاية السياسية للمرشد) وكانت هذه الفتوى سببا في قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في

) (مارس) من العام نفسه(كانت سبباً أيضاً في اضطراب بحمل العلاقات الإيرانية-الأوروبية والحقيقة إن هذه النوعية من الفتاوي شكلت الإطار الذي نظم العلاقات الدولية لإيران وحدد لها مسارها.)

أما على المستوى الإقليمي فان إيران تسعى إلى دور ريادي في العالم الإسلامي والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط. وتتركز جهودها على إعادة صياغة هذا النظام من أجل جعله أكثر انسجاماً مع المصالح الإيرانية. وتحرك إيران بدلوافع ذات اعتبارات دفاعية وهجومية في آن معاً. لكن أهدافها تتطابق مع طموحاتها أكثر من مخاوفها. فالجانب الداعي من طموحات إيران ناجم عن الظروف البنوية في المنطقة أكثر من العداء للغرب. إلا إن اهتمام إيران بالولايات المتحدة الأمريكية ليس ناجماً ببساطة عن الدور المهيمن الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الدولية. بل إن له علاقة أيضاً بتصور القيادة الإيرانية التي تعتقد بأنبقاء النظام وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة لا يتوافقان. ولهذا السبب أصبحت معارضه الولايات المتحدة الأمريكية الأسطورة التي تقوم عليها الثورة غاية ثابتة للجمهورية الإسلامية. وهذا يعني إن أي زيادة في النفوذ الأمريكي لا يمكن أن تعني إلا خسارة لإيران. وفي ظل وجود أمريكي كبير في المنطقة. يمكن اعتبار أهداف إيران بأنها دفاعية إلى حد كبير. وهي تميز بتوسيعها من الاستراتيجيات الوقائية دور خوب. واستغلال أية قضية أو نزاع من أجل إضعاف النفوذ الأمريكي وتعزيز النفوذ الإيراني بالمقابل. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الشكوك لدى جيرانها. الذين يعتمدون على النفوذ الأمريكي. ) . وفي هذا الإطار سوف نتناول أبرز القضايا المهمة وهي

أولاً- الوجود الأمريكي في المنطقة فقد أوضح المرشد الأعلى السيد علي خامنئي المدف منه بقوله (إن الاستكبار العالمي وأمريكا اليوم بصدق توسيع رقعة نفوذها وتنفيذ الخطط التوسعية في منطقة الخليج... والشرق الأوسط..... وجودهم يمثل خطراً وتحديداً على الشعوب الإسلامية وليس بإمكانهم إقرار الأمن.... إن الحضور الأمريكي في الخليج... والمجموع الأمريكي على العراق أو أي بلد آخر من بلدان هذه المنطقة يؤدي إلى إثارة الاضطراب والفتنة أولًا- وإلى الواقع بين دول المنطقة ثانياً- ويهدف إلى تقوية الصهاينة والكيان الصهيوني ثالثاً- فهم يدركون مثل هذه الأمور طمعاً في ترسيخ وجود عمليتهم أي النظام الصهيوني في المنطقة.) )

ثانياً- الحرب ضد العراق وبالنسبة إلى الحرب ضد العراق (- .) . فقد أثار قرار الموافقة على وقف الحرب ردود فعل كثيرة في الأوساط المختلفة ما بين مستبشر ومتعجب غير مصدق ومتعدد غير موافق- فالحسائر الإيرانية المتزايدة دفعت الإمام الخميني إلى محاولة وقف هذا التدهور العسكري بإعلان توحيد قيادات القوات المسلحة النظامية وشبه النظامية من حراس ثورة وحيش وجندroma وأمن وجهاز شوريـةـ واحتياـر هاشمي رفسنجـاني لـكي يتولـى الـقيـادة العامة لـجـمـيعـ الـقوـاتـ المـسلـحةـ نـيـابةـ عـنـهـ وـكـانـ ذـكـيـاـ فـيـ اـخـتـيـارـ طـرـيقـاـ وـاقـعـيـاـ مـحاـوـلـةـ إـصـلاحـ هـذـهـ الـأـوـضـاعـ الـمـتـدـنـيـةـ وـهـوـ قـبـولـ وـقـفـ الـحـربـ إـذـ اـرـجـعـ رـفـسـنـجـانـيـ قـبـولـ وـقـفـ إـطـلاقـ النـارـ إـلـىـ الـظـرـوفـ الـسـيـاسـيـةـ الـدـولـيـةـ وـاـشـتـراكـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ فـيـ الـحـربـ بـصـورـةـ وـاضـحـةـ وـهـنـاـ أـتـاحـ نـظـرـيـةـ لـوـلـيـ الـفـقـيـهـ فـرـصـةـ لـلـوـلـيـ الـفـقـيـهـ لـوـقـفـ الـحـربـ إـذـ أـنـهـ كـانـ السـنـدـ الـذـيـ اـعـتـمـدـ عـلـيـ الـإـمـامـ الخـمـيـنـيـ فـيـ اـخـتـيـارـ الـقـرـارـ مـنـفـرـداـ بـقـبـولـ وـقـفـ الـحـربـ فـمـبـدـأـ الـمـصـلـحـةـ الـذـيـ تـضـعـهـ الـنـظـرـيـةـ أـسـاسـاـ لـإـحـكـامـ وـفـتاـوىـ الـوـلـيـ الـفـقـيـهـ يـجـعـلـ هـذـاـ الـمـسـؤـولـ فـيـ حـلـ مـنـ إـنـ يـنـقـضـ فـتـوىـ أـوـ قـرـارـ اـخـذـهـ مـنـ قـبـلـ دـوـنـ مـبـرـرـ (ـ)ـ فقدـ (ـقـدـ الـإـمـامـ الخـمـيـنـيـ إـنـ مـصـلـحـةـ إـرـاـنـ تـقـتـضـيـ الـمـوـافـقـةـ عـلـىـ الـقـرـارـ (ـوهـنـاـ هوـ التـكـلـيفـ فـيـ هـذـهـ الـمـرـاحـلـ (ـعـلـىـ الرـغـبـةـ باـسـتـمـارـ الـحـربـ لـإـسـقـاطـ صـدـامـ وـنـظـامـهـ)ـ وـهـنـاـ لـمـ تـكـنـ الـمـصـلـحـةـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ الدـعـةـ وـالـمـرـوبـ مـنـ التـضـحـيـاتـ وـإـنـاـ بـتـوـفـرـ مـعـطـيـاتـ لـدـىـ الـوـلـيـ الـفـقـيـهـ أـدـتـ إـلـىـ الـمـوـافـقـةـ عـلـىـ الـقـرـارـ وـهـنـاـ يـتـحدـدـ التـكـلـيفـ الشـرـعيـ فـيـ هـذـهـ الـمـرـاحـلـ).ـ (ـ)ـ

وبيين الإمام الخميني الأسباب التي دعته إلى الموافقة على القرار بقوله (أما بشأن الموافقة على القرار الدولي التي كانت حقا مسألة مرة وكريهة جدا للجميع) وبخاصة لي أنا فأني حتى أيام قليلة خلت كنت أرى الالتزام بالنهج السابق نفسه في الدفاع وفي الموقف المعلن في الحرب وكانت أرى مصلحة الجيش والوطن والثورة في تنفيذها والعمل بها ولكنني بسبب حوادث وعوامل أمنية لأن عن ذكرها... وأخذنا بأراء الخبراء السياسيين والعسكريين ذوي المستوى الرفيع في الوطن من آنئق بالتزامهم وإخلاصهم وصدقهم وافتقت على القرار الدولي وعلى وقف النار واري ذلك في المرحلة الحاضرة في مصلحة الثورة والجيش...). ( )

لقد حكمت الحرب ضد العراق توجهات إيران على مستوى السياسة الخارجية(بل أدت دورا في حسم بعض التنافسات والصراعات السياسية الداخلية) فقد حكم تحرك الدولة محاولتها لكسر عزتها في المجتمع الدولي(وبخاصة فيما يتعلق بالتسليح اللازم في معركتها الطويلة مع العراق) وفي داخل منظمة الأوبك لضمان مستوى الدخل اللازم لإبقاء عجلة الحرب والوفاء بالتزامات النظام الأساسية تجاه المواطنين.... وعلى الرغم من هذا فقد استمرت أهم مشكلات السياسة الخارجية الإيرانية التي تمثلت في تعدد مؤسسات صنع القرار الخارجي واستمرار تأثير الانقسامات الداخلية( ظلت هذه الانقسامات في حدتها الأدنى بين المرشد والرئيس. فقد كانت هناك درجة من الاتفاق حول الخطوط العامة للتوجهات الخارجية. وبخاصة في ظل مسؤولية المرشد المباشرة عن صنع السياسة الخارجية..... كذلك هناك درجة من الاتفاق العام حول ما يمثل خطوطا لا يسمح بتجاوزها في مجال السياسة الخارجية وهي بالأساس الاتصالات العلنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. بالإضافة إلى العلاقات مع مصر). ( )

ثالثا-الموقف من القضية الفلسطينية يرى الإمام الخميني إن الصراع مع إسرائيل صراع متعدد الإطارات-والشاه والولايات المتحدة يمثلان أهم إطاراته-ويشدد الإمام على إن واجب الشعب الفلسطيني المسلم هو واجب كل مسلم في أقصى البلاد-ولأنه صراع مصيرى فهو يعد اتفاقيات كامب ديفيد خيانة للإسلام وللمسلمين وللعرب.

أما عن رؤيته للصراع. كصراع ديني فان تلك الرؤية انتقلت من نطاق الأقوال إلى الأفعال عندما حدد فور انتصار الثورة عام . ( آخر جمعة في شهر رمضان من كل عام بعدها (يوم القدس) وجعله احتفالا عاليا للقدس. وكان هذا تحديداً لموقف الثورة الإسلامية في إطار مشروع استراتيجي للتصدي لمخططات الصهاينة التي تستهدف القضاء على الشعب الفلسطيني وإزالة كافة المظاهر الإسلامية في هذه الأرض المقدسة. ) ويوضح الإمام في حديث له في / / . ( قائلا (إسرائيل مرفوضة من قبلنا والتي الأبد/ولن نزودها بالنفط ولن نعرف بها مطلقا) ويضيف في حديث آخر له بتاريخ // . ( قائلا (ستقطع علاقاتنا مع إسرائيل لأنها غاصبة وهي في حالة حرب مع المسلمين) وفي حديث آخر له بتاريخ ) // . ( يؤكد (سوف نقطع كل علاقاتنا مع إسرائيل لأننا لا نعتقد بحقها في الوجود) ))

فالإمام (الخميني) يطالب الشعوب الإسلامية بـان تشكل حاضنة ساندة ومؤيدة ومدافعة عن الشعب الفلسطيني(وكان يحمل المسؤولية إلى كل الشرفاء في الأمة الإسلامية شعوباً وحكومات...) ويحذر من إن عدم مساندة الشعب الفلسطيني للوقوف بوجه الاحتلال الصهيوني(سوف يمكن هذا الكيان السرطاني من بغية التمادي على العالم العربي والإسلامي. فالليوم من الواجب على المسلمين عموماً والحكومات والأنظمة العربية بشكل خاص(كي يتسع لها الحفاظ على استقلالها)(العمل على حماية هذا الفصيل المجاهد وتقدم كل أنواع الدعم اللازم من أسلحة ومؤن وذخيرة لمؤلاء المجاهدين). ( . ) فالإمام يرفض أي إستراتيجية مرحلية أو حل وسط(ويطرح إستراتيجية هي محو إسرائيل (ويقول (إن إسرائيل يجب إن تمحى من الوجود) وان القدس ملك المسلمين وقبلتهم الأولى). ( )

رابعاً-الموقف من القضية النووية-وقعت إيران رسمياً على البرتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار النووي في كانون الأول(ديسمبر) . )() في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العاصمة النمساوية فيينا( وقد عد المسؤولون الإيرانيون التوقيع عليه بمثابة انتصار دبلوماسي) إذ أعرب المرشد الأعلى السيد علي خامنئي عن دعمه لهذا الاتفاق بوصفه انتصاراً بلاده على المؤامرة الأمريكية- الصهيونية مؤكداً في الوقت نفسه إن التوقيع على هذا الاتفاق لا يعني إن إيران تستسلم أمام الضغوط الدولية وإنما يعد ذلك مصلحة عملية تفاوضية حيدة. ( . )

ويشرح المرشد الأعلى موقفه من القضية التي باتت تحدد أمن إيران، وهي إلصارات على الاستمرار في المشروع النووي الإيراني رغم التهديدات التي أصبحت واقعاً مع إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن وما تلاها من فرض عقوبات ضدها، ومن الواضح أن القيادة مصممة عليه، فقد أكد المرشد أن المشروع النووي الإيراني رغبة شعبية عظيمة، وحقاً من حقوق الشعب الإيراني الوطنية والجمهورية الإسلامية، وأن التراجع عنه هزيمة وهدم للاستقلال والسيادة الوطنية، بما يكلف إيران الكثير فالاستفادة من الطاقة النووية احتياج ضرورة لا يمكن تجاهله من أجل مستقبل البلاد، وتقدم العمل في المجالات كلها .

ويؤكد المرشد الأعلى أن المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية تعطي جميع الدول الحق في الاستفادة من الطاقة النووية ، وقد اعترفت بعض الدول الغربية بحق إيران في الاستفادة من هذه الطاقة ، وهذا الاعتراف بحق قانوني وبديهي ، وإن كان امتيازاً ظاهرياً يعد كلاماً فارغاً ولا معنى له؛ لأن هذا الحق مسجل رسميًّا في المعاهدات الدولية ، ولا حاجة لإيران في اعتراف الأوروبيين بالاستفادة منه. ويستذكر مرشد الثورة اتهام الغرب لإيران بإخفاء معلومات حول مشروعها النووي عن المجتمع الدولي ؛ مؤكداً أنه اتهام غير منطقي ؛ لأن من الطبيعي أن تتكتم الدول على المعلومات التي تتعلق بأبحاثها العلمية في مراحلها المختلفة حتى تصل فيها إلى نتيجة . ( . )

ومع تأكيد مرشد الثورة أن تعاليم الإسلام لا تبيح استخدام أسلحة الدمار الشامل مما يعني أنه لا طائل من الإنفاق على صنعها ، وتحمل التكاليف الباهظة لإنتاجها وهذا يعني أن إيران في المرحلة الراهنة ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها في الوقت الحالي مع تأكيد المرشد فإنه يجد واثقاً من قدرة بلاده على تحمل تبعات إصرارها على الاستمرار قدماً في مشروعها النووي ، وأن الإيرانيين لا يفقدون الأمل في إدراك المجتمع الدولي لعدالة مطلبهم وسوء نية الولايات المتحدة الأمريكية وخطأ موقفها ولا يملون من الانتظار لكنهم لا يتراجعون عما يرون أنه من حقهم كما أن قادتهم لا يتوقفون عن الاستعداد لأية عواقب محتملة ، ويزيدون من الخيارات المتاحة لهم في مختلف المجالات وعلى الأصعدة كافة ، وفي محاولة لرفع الروح المعنوية أعلن المرشد أنه لا يخامره أدنى شك في أن الله سينصر شعب إيران ويعينه كما فعل من قبل. ولهذا تعهد مرشد الثورة يوم ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) . )() بأن تواصل بلاده برنامجها النووي وألا تتراجع أمام الضغوط الدولية التي تطالها بوقف تخصيب اليورانيوم. وأكد في ظهور له على محطة التلفزيون الإيرانية الرسمية على ما أعده "حق بلاده في تطوير تكنولوجيا نووية". ( . )

خامساً-الموقف من إحداث الريع-في هذا الإطار لابد من الإشارة إلى حقيقة مهمة وهي إن النهج المتبعة في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد المرشد السيد علي خامنئي لم يختلف عما كان عليه سلفه الإمام الخميني-ولهذا احتلت مواقف المرشد أهمية كبيرة وتوصف بأنها تمثل حقيقة الموقف الرسمي للجمهورية الإسلامية في إيران. ( . )

لقد تناول المرشد الأعلى السيد علي خامنئي تطورات ما عرف بالريع العربي وأكده إن(الشعب التونسي استطاع إن يطرد الحاكم الخائن المنقاد لأمريكا والجاهر بعدائيه للدين ولكن من الخطأ الظن بأن هذه هي النتيجة المطلوبة. النظام العميل لا يسقط بخروج المكشوفين من رموزه لو حل محل هذه الرموز بطالئها لم يتغير شيء بل انه الشراك الذي ينصب

أمام الشعب). وعن الوضع في مصر يشير المرشد (وإما مصر فإنها نموذج فريد لأن مصر في العالم العربي بلد فريد)(مصر أول بلد في العالم الإسلامي تعرفت على الثقافة الأوربية وأول بلد أدرك إن خطر هجوم هذه الثقافة وتصدى لها.... أكبر جريمة ارتكبها النظام الحاكم في مصر هي أنه هبط بهذا البلد من مكانته الرفيعة إلى مرتبة آللة طيعة بيد أمريكا في لعبتها السياسية على صعيد المنطقة.... وما نراه مفيدا إن نقدمه من تجارب في الظروف الراهنة هي أولاً إن خصبة الشعوب هي في الواقع حرب بين الإرادتين إرادة الشعب وإرادة أعدائه وكل جانب كان أكثر وأقوى عزماً وأكثر تحملًا للصعاب فهو متصرّح...).

ثانياً العدو يحاول بث اليأس من تحقيق أهدافكم ... فشقوا ثقة تامة لا يعتريها تردّد بوعدهم المؤكّد....  
ثالثاً العدو يسوق إليكم قواه الأمنية المجهزة لكي يبعث الرعب والفوضى بين الناس). ( )

وعن نتائج هذه التطورات العربية يوضح المرشد الأعلى (لأول مرة في تونس ومصر روعيت حرمة رأي الشعب( وأدلت الجماهير بصوتها للتيار الإسلامي. وسيكون الأمر في ليبيا على هذا النحو أيضاً. وهذا التوجه الإسلامي المتصرف برفض الصهيونية والدكتاتورية. وبطلب الاستقلال والحرية والتقدم تحت راية القرآن. سيكون المسير الختامي والإرادة الحاسمة لجميع الشعوب الإسلامية). ويضيف مبيناً إن (انتخابات تونس ومصر وشعارات وتوجهات الشعوب في اليمن والبحرين وسائر البلدان العربية تدل بوضوح أنهم يريدون إن يكونوا مسلمين معاصرین ... وإن يتحرروا من قرن من التحقيق والاستبداد والتخلف والاستعمار والفساد والفقر والتمييز. وهذا هو الطريق الصحيح.... وأما الكلام الأخير، فهو إعلان استعداد الجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني الكبير لخدمتكم وتعاونكم معكم وخدمة بعضنا البعض.). ( )

وهنا يعتقد المرشد الأعلى أن نجاح النظام الإسلامي في إيران جعله عامل حذر في المنطقة بحيث إن الاتجاهات الإسلامية في دول المنطقة أصبحت موضع تأييد الجماهير في أي انتخابات سواء في العراق أو مصر أو فلسطين مما أفلق الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم بعد في مقدورها أن تتحمل النظام الإسلامي لذلك عذ المرشد أن وجود نظام إسلامي في إيران يقود شعوباً مؤمناً متدينياً واعياً وجبراً يزيد من تقدمه وقوته الداخلية ونفوذه العميق في العالم الإسلامي وهو ما يجعل أساس النظام متينة ، وهو في الوقت نفسه يجعل مواجهة الولايات المتحدة تتحذّل من الملف النووي الإيراني ذريعة لاستمرار حركها النفسية ضد إيران فهي سببها الأساسي في مواجهة النظام الإسلامي ، فإذا تراجعت إيران عن حقها المشرع في امتلاك التقنية النووية فإن الولايات المتحدة سوف تبحث عن حجة أخرى لاستمرار حركها النفسية ضد إيران . ( )

ثالثاً-الانتقادات الموجهة لمذهب المرشد الأعلى في إيران.

كان من الطبيعي إن تلاقي فكرة ولاية الفقيه نقداً ورفضاً من قبل مفكرين من داخل وخارج دائرة الفقه الشيعي. فهناك من رفضوا المبدأ برمتة. انطلاقاً من قناعتهم بأنه لا توجد أية صيغة ملائمة للممارسة السياسية من قبل الفقهاء على أساس إن ذلك يعد تدخلاً من السلطة الدينية في الحياة السياسية. وهو أمر مرفوض تماماً لديهم. ويزداد في هذا الاتجاه آية الله العظمى محمد حسن طباطبائي قمي. وآية الله السيد كاظم شريمداري. فال الأول من أكبر المعارضين لنظرية ولاية الفقيه والرافضين لها برمتها ويؤكد إن الروايات المنشورة حول ما يتعلق بصلاحيات ولاية الفقيه إنما تنحصر في بيان الوظيفة الدينية للعلماء فقط في الفصل في المنازعات والفتوى وليس الولاية العامة فيسائر الأمور. وأن ربط الحكومة الإسلامية بولاية الفقيه ربط خاطئ فوظيفة الفقيه هي النصح والإرشاد والقضاء بين الناس وان ولاية الفقيه ليست من ضرورات الحكومة الإسلامية بل إنها نظرية لالزامات والضرورات فقط. التي تقتضي إن يكون الفقيه في سدة

الحكم حتى ينظم أمور الدولة كما تقتضي الشريعة الإسلامية. ولكن إن تستمر النظرية على إطلاقها هذا هو ما يرفضه هذا الاتجاه. (٠)

إذا كان هناك من يؤيد نظرية ولاية الفقيه العامة والمطلقة من الفقهاء، فإن هناك فقهاء يتحفظون على النظرية ويرونها في حدود فافية الله العظمى السيد محمد رضا كلبايكاني يميز بين ولاية الفقيه المعصوم. وولاية الفقيه غير المعصوم. فالولاية المطلقة للمعصومين ويؤكد وجوب طاعة الفقيه المعصوم، إذ إن أمرهم واحد الطاعة المطلقة في حق الرعية. وليس الفقيه غير المعصوم. ويوضح إن الفقيه غير المعصوم الجامع للشروط (حاكمًا وليس ولیاً) ما يؤدي إلى جواز الأخذ منه والرد عليه. ويؤكد كلبايكاني صعوبة حسم قضية ولاية الفقيه العامة. وكل ما يقوم به هو أو أحد من العلماء ما هو إلا اجتهادات في عصر الغيبة تخطئ وتصيب. وهي مسألة غير محسومة عقائدياً ولكن قابلة للنقاش. وهنا يختلف كلبايكاني مع الإمام الخميني في وجوب إقامة دولة الفقيه التي يراها الخميني واجباً شرعاً فهو لا يرى إن ولاية الفقيه مطلقة وله تحفظات على أصولها العقائدية ولكنه يرى ولاية الفقيه ثابتة في إقامة الحدود والولاية على الحسبة أما الزعامة والسياسة فتحوز للفقيه وغيره الصالح لهذا المنصب. (٠)

وانتلاقاً من هذه الرؤية بدأ كبار آيات الله في معارضته الإمام الخميني ونحو الحكم مثل آية الله شريعتمداري الذي كان يؤمن بالديمقراطية الدستورية وتطبيق الأحكام القرآنية. وينفي في نزاع مع الإمام الخميني حول مبدأ الجمهورية الإسلامية. أو الجمهورية الإسلامية الديمقراطية. كذلك آية الله القمي الذي كان يرى إن الدور الأساسي لرجال الدين الشيعة هو قيادة المجتمع روحياً وأخلاقياً. فيما انتقد آية الله زنجانی بشدة عملية إعداد الدستور. وكان يرى أن الإسلام لا يعترف بزعيم شيعي يقوم بدور البابا. (٠) وعموماً فقد رفض هؤلاء وغيرهم مبدأ الولاية المطلقة للفقيه واضطلاعه بإقامة حكومة إسلامية؛ تأسساً على إن أي حكم في غيبة الإمام هو حكم غاصب. لا يمكن اعتباره حكماً إسلامياً ولو تظلل باسم الإسلام. لقد شدد موقفهم على ضرورة امتناع الفقهاء عن الاشتغال بالسياسة. وإن يكونوا معنيين فقط بالدعوة والتربية مع إمكانية توجيه الشيعة من خلال لجنة إشراف على القوانين. إذ لا دور للفقيه في الحكم بأية صورة على أساس إن الحاكم العادل لا يمكن إن يبرز بين ظهاري الشيعة إلا بظهور الإمام الغائب. (٠)

وتزايدت الانتقادات أكثر لمنصب المرشد الأعلى فلم يكن اختيار خليفة الإمام الخميني عملية سهلة بالنسبة لأعضاء مجلس الخبراء. ولا كان كذلك تقبله من جانب عموم الإيرانيين. فعلى حد تعبير باقر معين كان ثمة اعتقاد شائع انه ما من فقيه على وجه البسيطة يتحلى بكل خصائص الإمام الخميني. ولا سيما السياسية منها. ولذلك فإنه رغم الاعلانية الفقهية المنتظرى. فإن تردد اسمه في مطلع الثمانينيات كمرشح للخلافة أثار اعتراض بعض رموز النظام ومنهم علي مشكيني الذي كان يتولى آنذاك رئاسة مجلس الخبراء حتى إذا ما أعلن لاحقاً انتخاب السيد علي خامنئي اتسع نطاق المعارضة بالنظر إلى افتقاده شرط المرجعية وعلى حد تعبير معين فإن انتخاب خامنئي دفع لطرح السؤال التالي كيف يمكن اعتبار المرشد الجديد مثلاً الله عز وجل في الوقت الذي يعده كبار علماء الشيعة قاصراً عن بلوغ درجة آية الله العظمى؟. كما احتاج آية الله أذري قمي أحد كبار رجال المؤسسة الدينية وعضو مجلس الخبراء على انتخاب خامنئي ورشح بدلاً منه آية الله العظمى بمحاجة ولو من أجل إدارة الشؤون الفقهية المختصة. وأكد آية الله منتظرى على المعنى ذاته مراراً وتكراراً. وإن كان اعنف هجوم له على خامنئي هو الذي شنه إمام تلامذته بمناسبة الاحتفال بذكرى الإمام علي بن أبي طالب في عام ١٤٢٣هـ. ففي هذه الخطبة حرص منتظرى على تأكيد عدد من المعاني الجوهرية، أهمها إن ولاية الفقيه هي ولاية مقيدة وليس مطلقة. فعموم الولاية لا يثبت لغير الله. وإن من المهم تدعيم وضع رئيس الجمهورية الإيرانية. وإن على خامنئي ليس مرجعاً وليس له شأن المراجع. وإن العمل السياسي والحزبي واجب

شعري قبل إن يكون واجباً سياسياً. وأخيراً إن النساء شقائق الرجال لهن عليهم حق المساواة. وعلى أثر ذلك نظم البازار المركزي في طهران وهو حلiff المرشد إضراباً عاماً طيلة أربع ساعات. فيما عمت المظاهرات أنحاء البلاد. ووقع اقتحام حوزة منتظري في قم وإغلاق نظيرها في مشهد. وأخيراً تم وضع منتظري قيد الإقامة الجبرية. (٠)

وعن ولادة الفقيه يوضح آية الله منتظري (إنني اقترحت إدخال المادة القانونية بشأن الولي الفقيه في الدستور بعد الثورة) (ولادة الفقيه هي صنيعي ولكنني أرفضها اليوم) لأن الولي الفقيه حسبما كنت أريد (لا يعلو كونه مراقباً ينظر إلى الأمور ويقدم النصائح إلى السلطات القانونية). ولكن ما نراه هو قيام دكتاتورية أكثر استبداداً من النظام السابق باسم الدين ومذهب أهل البيت تحت مظلة الولي الفقيه التي جمعت تحتها عناصر فاسدة ومنافقه ومنحرفة لا دين لها ولا إيمان لا بثورة ولا بأخلاق). (إذا كان آية الله منتظري قد انتقد خامنئي لعدم توفر الكفاءة الاجتهادية عنده فان هذه المسألة هي نسبة لأن غيره قد رأى العكس.

والواقع إن العديد من المرجعيات الشيعية البارزة ترفض الاعتراف بخامنئي بوصفه آية الله العظمي. وأخفقت جميع المحاولات التي بذلها لاحتلال موقع أعلى مرجعية دينية ينحه لقب آية الله العظمي. وجاءت آخر محاولاته تلك في تشرين الثاني (نوفمبر) (عندما توفي آية الله العظمي الوحيد) محمد علي آراكى وكان مقرباً من الحكومة عن عمر ناهز الـ ٦٥ أعواماً في قم وبعد مدة قصيرة من وفاته طالب خامنئي بالمركز الشاغر لمجمع التقليد لكن الكثير من رجال الدين الشيعة البارزين داخل إيران وخارجها اعترضوا على هذا المسعى بشدة أحبرت خامنئي على التخلّي عن دعواه. وتبقى الثغرة الدينية هي نقطة ضعفه التي تفرض ليس شرعية منصبه فحسب بل شرعية النظام بأكمله. (٠)

وتبقى الحقيقة هي إن الخلافات الدائرة حول نظام ولادة الفقيه لا تقتصر على الجانب الفقهي لموضوع الرعامتين السياسية والدينية وإنما تعمد إلى الجانب السياسي المتمثل في قضية عمق واتساع سلططات الولي الفقيه. فالكاتب عبد الكريم سروش يطالب بإعادة إدارة الدولة للمدنيين (ويكتب إن ولادة الفقيه مفهوم طارئ على الفكر الشيعي) ويعترض على منصب ولادة الفقيه بالشكل الذي ضمه الإمام الخميني في الدستور؛ لأنّه يرفع مرشد الثورة إلى مستوى فوق المسائلة بادعاء ديني) وهو أنه يملك التفسير الصحيح للإسلام (فيريح بذلك حكماً سلططه ثيوقراطياً. (٠)

وكذلك نجد بعض المفكرين الذين تأثروا ببعض أفكار تيار المفكرين الكبار (ويصفون بمفكري الوسط إذ أنهم مازالوا محتفظين بطابعهم الخاص بسبب اشتراكهم في الحياة السياسية والاجتماعية الجارية في إيران. وهم بالأساس يعملون في الصحافة وقد سجن العديد منهم وأبرزهم أكبر جانجي الذي رفض أي تدخل للدين في السياسة. ورفض أي مصالحة بين الديمقراطية والإسلام. ووفقاً لجانجي هناك ثلاثة خطابات مختلفة فيما يخص ولادة الفقيه. أولهما الخطاب الملكي الشاهنشاهي الذي ينص على ذات السلطات الممنوحة للقائد الإسلامي ولكن للشاه. وثانيهما الخطاب الفاشيتي يرى وحدة المجتمع تحت قيادة دينية. وثالثهما الخطاب الديمقراطي الذي يجعل حكم الفقيه الإسلامي خاضعاً للإر الشعبي. وهذا هو ما يتبنّاه جانجي. أما سعيد حاجarian فهو ينتقد ولادة الفقيه بطريقة أخرى. إذ يرى إن الخميني قام بعلمنة الدين ذلك بأن رفع مكانة السياسة عن أي تقاليد أو تعاليم دينية عندما ذكر إن بقاء الجمهورية الإسلامية هو المدف الأعلى الذي لا يجب إن تجاهله أي تعليم ديني وهذا إقرار بعلمنة الدين ومن هنا يمكن القيام بإعادة تقييم ولادة الفقيه ودحض أهميتها داخل المقدمة السياسية في إيران. ويمكن إن ندرج في نفس السياق رؤية المفكر حميد باردار الذي يرى استحالة الدمج بين الدين والسياسة. ذلك إن محاولة إيجاد أي توافق بين الإسلام والديمقراطية بدون علمنة الإسلام أمر لا يمكن تحقيقه. ( )

وأخيراً إن ولادة الفقيه على المستوى النظري صورة مثالية للحكومة الإلهية التي تمثلت يوماً في الإمام المهدى المنتظر) إلا إن نظرية ولادة الفقيه لم تستطع إن تلغي نظرية المهدى المنتظر لأنها بذلك تفقد شرعيتها الدينية لدى الشيعة الإمامية(لذا أبقيت عليها) واعتبرت إن إقامة ولادة الفقيه هي ولادة تمهيدية لجيء المهدى) وبذلك يكون الشيعة الذين انقطعوا عن ممارسة السياسة بانتظار جيء الإمام المنتظر) قد عادوا لممارسة هذا الدور معتمدين على نظريتهم الحديثة. (٠)

#### الخاتمة

بعد منصب المرشد الأعلى أقوى مؤسسة في إيران إلى حد بعيد) ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الإمام الخميني التي هي ولادة الفقيه. وعلى هذا الأساس يستعمل في إيران مصطلحاً مرشد الثورة والولي الفقيه عموماً كمتادفين. لقد قام اتباع الإمام الخميني بتطبيق نظرية ولادة الفقيه ضد كل معارضه وانشئت هذه الولاية اعملاً للمادة [١] من دستور [٢] بعدها مبدأ من مبادئ الدولة لا ينفصل عن شخص الإمام الخميني. وهكذا انشأ أتباعه مؤسسة تحاول سلطتها بكثير تلك التي كانت متاحة للشاه بموجب دستور عام [٣] تؤسس المادة [٤] من دستور عام [٥]. على نحو راسخ صلاحيات الولي الفقيه وحقوقه. وتغوصه في الاضطلاع بمسؤولية العمل كقائد عام للقوات المسلحة الخ.

وقد تبدو نظرية ولادة الفقيه منذ الوهلة الأولى نظرية غير ديمقراطية. ولكنها على العكس تماماً. فهناك من يرى بأنها نظرية تحافظ على الثوابت الإسلامية. من ضرورة مراقبة الفقيه للحكم. وتطبيق الشريعة الإسلامية. رغم وجود من يراها نوعاً من الديكتاتورية المعمرة.

وقد جاءت مواد الدستور في العقد الأول من الثورة محاولة وضع القائد في دور المرشد الأعلى الذي يشرف على المؤسسات بالمشاركة مع مجلس القيادة المكون من فقهاء حائزين على الشروط. ثم جاءت مواد الدستور المعدل عام [٦] . ووضعت القائد دستورياً في مقام أوسع من الإشراف أو الإرشاد. وتحول القائد منذ العقد الثاني للثورة إلى المنفذ الرئيسي. في كل المؤسسات السيادية. بل والكثير من المؤسسات المهمة. الأمر الذي رأه البعض خطراً على الديمقراطية ومارسة الأمة لحقها في تحديد مصيرها.

إلى جانب ما تقدم نجد إن مرشد الثورة السيد علي خامنئي بدا عاجزاً عن بسط نفوذه خارج إيران بسهولة. على عكس سلفه الإمام الخميني. ونقطة ضعفه التي يعانيها في مؤهلاته من ناحية العلوم الدينية وعلى الرغم من السلطة الدستورية التي يملكتها مكتب المرشد الأعلى فإن الضعف أصاب هذه المؤسسة بعد وفاة الخميني في حزيران(يونيو) [٧] لأن السيد خامنئي لا يمتلك الكاريزما أو السلطة الفطرية التي كان يتمتع بها الإمام الخميني ولا يملك كذلك مؤهلاته في العلوم الدينية.

وفقاً لما جرى عليه التقليد لاتوجд عملية محددة مؤسسية يحصل من خلالها عالم الدين على لقب آية الله العظمى. ولكنهم يتذمرون من قبل علماء الدين الآخرين من خلال عملية طويلة وغير رسمية من الاعتراف بهم تستغرق في الغالب ما بين عقدين وثلاثة. ولا يعتقد كثيراً بأراء عامة الناس في هذه العملية غير الرسمية. وإن كان من الأمور المفهومة ضرورة وجود اجماع كبير بين الناس وعلماء الدين. وتبرز أهمية هذه المسائلة بعد ارتفاع آية الله منتظرى على الاستقالة في [٨] (مارس) وقد تلت ذلك أزمة خلافة) إذ نص المادة [٩] من دستور عام [١٠] على ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد قادر على الافتاء وباستبعاد منتظرى لم يكن هناك خلفاء مناسبون بين صفوف علماء الدين المسيسين ولذلك أمر الإمام الخميني بإلغاء هذه المادة بصورة قانونية. ولم يعد الدستور المعدل عام [١١] ينص على

ضرورة ان يكون الولي الفقيه مرجع تقليد او ان يتم اختياره من بين علماء الدين الارفع درجة. واظهر حذف ذكر مرجع التقليد في الدستور المعدل بوضوح انه لا يشترط ان يكون الولي الفقيه الحجة الاولى في علوم الدين.

كان السيد علي خامنئي الشخص المفضل لدى مجلس الخبراء المسؤول عن تعيين خليفة للإمام الخميني. ولكن حتى وفاته لم يكن لقب خامنئي الا حجة الاسلام. فلم يكن فقيها ولا آية الله. ولذلك قام المجلس. في خطوة سياسية محضة. بترقية خامنئي درجة في هرم العلم الديني. ورفع رتبته الى آية الله. وجعله فقيها ومنحه سلطة الافتاء. وهنا نجد ان افتقار خامنئي لهذه المؤهلات في العلوم الدينية قوض شرعيته كمرشد اعلى منذ عام ٢٠٠٣. وزرع بذور ازمة كامنة في الشرعية الدينية لنظام ولاية الفقيه برمه.

بيد أن التغيرات الدولية الجذرية لم تسهم في جعل المرجعيات الدينية التي تقود الفكر السياسي الإيراني اليوم تستوعب أن العالم تغير فعلاً، وأن الظروف التي قادت آية الله الخميني من منفاه بفرنسا إلى السلطة لم تعد قائمة، وأنه داخل هذه المتغيرات الجديدة لن يصل إلى إيران آية الله حديد. وما حدث في الدولة الشيعية الأكبر في المنطقة أن الشعب الإيراني هو الذي يقود هذه الثورة اليوم حاملاً شعارات كثيرة وكبيرة وحداثة تكفي لمعرفة أن مطالبه ليست غير أخلاقية كما يقول النظام، بل تكمن في حفظ الكرامة، وتأسيس دولة مؤسسات حقيقية بعيداً عن المحسوبية التي صنعتها المرجعيات الدينية ضمن إشكالية العوام على حد تعبير المفكر الكبير فهي هويدى، بحيث أن سقف مقبول من الكرامة ومن العدالة ومن الحياة هو المطلب الأبسط الذي نكتشف أن جيل جديد من الإيرانيين يحملون ويطالبون به وغير مستعددين للتضحية به.

#### هوماش البحث

\* - ولد الإمام الخميني في ( ايلول/سبتمبر ) ( ) في مدينة خمین بمقاطعة أصفهان وجاء جده من الهند لمدينة بندر عباس ثم إلى مدينة خمین وهي إحدى مدن الجنوب الغربي من إيران( رغم إن عائلته تنتمي إلى نيسابور في شمال شرق إيران) وهي عائلة متدينة موسوية( يعود نسبها إلى الإمام السابع موسى الكاظم) وكان والده سيد مصطفى رجل دين وأحد ملاك الأرضي الصغار( وقضى بعض السنوات في الدراسة الدينية في النجف بالعراق) وبعد من النجف الواقية ( ). التحق الخميني في سن التاسعة عشرة بحلقة علم الشيخ عبد الكريم الحازري في مدينة آراك . وبعد ذلك بعام توجه الحازري ومعه جماعة من تلاميذه إلى مدينة قم وكانت بداية مرحلة جديدة في حياة الخميني. حصل على درجة الاجتihاد في الخامسة والعشرين من عمره ليعينه مدرساً في المدرسة الفيضية في قم ليقوم بتدريس الأخلاق والفلسفة والعرفان بدأ عمله السياسي عام ( ) بحملة قاسية على رضا شاه إلا إن حقبة ( ) - تميزت بتركيزه على تدريس الفقه وتحجّب النشاط السياسي إلا تادر-نفي إلى تركيا في عام ( ) وبعد عام واحد غادرها إلى العراق وبدأت محاضراته التركيز على فكرة الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه في إيران-غادر العراق عام ( ) إلى فرنسا التي بقى فيها حتى الأول من شباط(فبراير) ( ) ليعود إلى إيران وسقطت حكومة بختيار بعد عشرة أيام( ليكون الحادي عشر من شهر شباط/فبراير ) (انتصاراً للثورة الإسلامية في إيران. توقي في حزيران/يونيو) . وللمزيد من التفاصيل انظر: السباعي محمد السباعي. آية الله الخميني. في ماجدة علي صالح(محررة) عظماء آسيا في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ( : . . ) -- . أيضاً: حسن السعيد. مشارع في العتمة. إضافات عن رواد الوعي الإسلامي الحديث. الجزء الأول. مؤسسة المنتدى الثقافي. دار ومكتبة المواهب. بغداد. الطبعه الأولى. ( : . . ) - . أيضاً:

Shaul Bakhash. *The Reign of Ayatollahs, Iran and the Islamic Revolution*. I.B. Tauris & Co. Ltd, Publishers. London. . pp. . . - .

- ولادة الفقيه نظرية من النظريات القديمة في الفقه الإسلامي عموماً والفقه الإمامي على وجه التحديد. وهي ليست مسألة فقهية أو كلامية مستحدثة بل أنها قضية أصلية وقديمة بأصلة الفقه وقدم الفقهاء. وتعد ولادة الفقيه أهم المفاهيم الأساسية لتطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة. وتهادف إلى ضبط العلاقة بين الشعب والحاكم. على أساس الولاية الدينية والسياسية للفقيه في عصر الغيبة نهاية عن الإمام المقصوم. وتستند ولادة الفقيه وتقوم على أساس عقيدة شيعية مقدسة هي الإمامة. التي هي لدى الشيعة أصل من أصول الدين الذي يعوازى الإمام به مع الإيمان بالصلوة والصوم والحج. ذلك أن صلاح الدين والدنيا متوقف عليهما وبها ترتبط عملية استمرار الرسالة الإلهية. لأن الإمام هو المرجع المؤمن في الدين والدنيا. ومن ثم فالإمامية تعد محل النبوة التي اختتمت بالرسول محمد ( ) ومن ثم لا تقاس الإمامة على مناصب الحكم ولا شأن للبشر بها( فهي من أمور السماء وحسب). وبعد الشیخ المفید( المتوفی في ١٩٦٧) في طیعة الذين استبطوا نظرية ولادة الفقيه عن الإمام المقصوم( في بداية القرن الثالثة الأولى من الغیة الکبری) وسعى إلى استبيان أراء في موضوع ولادة الفقيه وغرضها. وقد رفض الشیخ المفید علانية في المسائل التي طرحتها أصولاً لنظرية ولادة الفقيه. حکم المسلمين العربین( حکم الأمر الواقع) على المجتمع ورأى إن الحكم للفقهاء الذين توافر فيهم شروط وصفات الفقهاء العدول وأصحاب الرأي والعقل والفضل .. الخ . ويمكن ان نقسم تطور نظرية ولادة الفقيه على ست مراحل رئيسية هي:

أولاً- عصر حضور الأئمة المعصومين- أي منذ إمامية علي بن أبي طالب ( ) حتى نهاية الغیة الصغری وبداية الغیة الکبری ( ) ١٩٥٥- ١٩٥٩.

ثانياً-بداية الغیة الکبری إلى ظهور الدولة الصفویة ( ) ١٩٥٩- ١٩٥٥.

ثالثاً-العصر الصفوی ( ) ١٩٥٩- ١٩٥٥.

رابعاً-العصر الظاجاري حتى الثورة الدستوریة ( ) ١٩٥٩- ١٩٥٩.

خامساً-منذ الثورة الدستورية حتى الثورة البيضاء( ٥ - ٥ ) .

سادساً-منذ الثورة البيضاء حتى الثورة الإسلامية( ٥ - ٥ ) . وللمزيد من التفاصيل انظر: الشيماء الدمرداش العقالي. نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى. ٥ . . . أيضاً: أحمد جهان بزركي. نظرية ولاية الفقيه.. قراءة تاريخية. في مجموعة من المؤلفين. الإمام الخميني وتجديد الفقه السياسي. أضواء على نظرية ولاية الفقيه. الجزء الأول. سلسلة الدراسات الحضارية . مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى. ٥ . . .

الإمام الخميني ومفهوم الدولة عند الإمام الخميني. رسالة ماجستير(غير منشورة). قسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ٥ . . .

ـ- جعل الإمام الخميني النضال من أجل تشكيل هذه الحكومة هو توأم الإيمان بالولاية وجعل إقامة هذه الحكومة فرض عين على الفقيه الجامع لشروطها: لأنها عنده حكومة الله أمر بها الله ونفذها الرسول الكريم وعین لها من بعد خليفة هو علي بن أبي طالب. وإذا كانت ولاية علي وأولاده من فاطمة وهم الأئمة الاثنا عشر المنصوص عليهم هي الولاية التكوبية. فإن هذه الولاية تتقدّم عنده في زمن غيبة الإمام الثاني عشر إلى الفقيه العادل العالم. وإذا كانت الولاية التكوبية تتحقق في الأئمة المنصوص عليهم. فإن الولاية الاعبارية التي هي للفقهاء ليست محدودة عنده في شخص بعينه. بل هي متاحة لأى فقيه متى انطقت عليه أوصافها. وعلىه تكون ولاية الفقيه عند الإمام الخميني ولاية اعتبرية عامة مطلقة. إذ أنها وظيفة عملية ومنصب اعتبري جعله الشرع له. فيما على الشعب بأسره. لا تختلف مهمته عن الرسول ( ) والإمام علي ( ) .

ـ- تتحدد صلاحية النبي والإمام والفقیه(ولا تتحدد المنزلة والفضل). وتتحدد نظرية الإمام الخميني في الولاية العامة للفقيه تسعة مناصب للفقيه الولي. وهي: الإفقاء القضاء الحدود والتغزيرات الجهاد والصلح والمهدنة وإعداد العدة المتصارف في أموال اليهود والمجاهين والقصر الصرف في أموال الغيب الولاية في الانكحة التصرف في أموال الإمام من باب الولاية من المعصوم والوكالة تولي شؤون الأئمة. وللمزيد انظر: الشيماء الدمرداش العقالي. مصدر سابق. ٥ . . . أيضاً: علاء أبو زيد. ولاية الفقيه. تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة. في سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقى عابدين(محررين). الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قاسم الإمام الخميني. الأصلة والتجديد. ٥ . . .

ـ- بهمان بخياري. المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. المرشد الأعلى والرئيسة ومجلس الشورى(البرلمان). في جمال سند السويدي(معداً). إيران والخليج(البحث عن الاستقرار. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الطبعة الأولى). ابو ظبي. ٥ . . .

ـ- ولد مهدي بازرگان عائلة غنية في طهران عام ١٩٣٧- كان من ضمن أول مجموعة طلابية ارسلت الى خارج ايران للدراسة في فرنسا- إذ درس فيها الهندسة الكهربائية. عمل في القطاع الحكومي وكذلك القطاع الخاص. بدأ مهندساً صناعياً. واستمر كاتباً ومصلحاً دينياً. شارك في الحياة السياسية منذ شبابه وحتى وفاته. وهو من المعجبين بالديمقراطية والحكم الدستوري قضى أكثر من ثلاثين عاماً في العمل السياسي اغلبها في صفوف المعارضة بداية في الجبهة الوطنية خلال الحسينيات وفي حركة المقاومة الوطنية وحركة حرية ايران خلال السنتين كما قضى عدة حقوق في السجن. كان اول رئيس وزراء للجمهورية الاسلامية لمدة تسعة أشهر واستقال بسبب سياساته الاعتدالية والاصلاحية. وبعد رجل الاصلاح والفكر والسياسة. توفي في طهران عام ٢٠٠٣ . وللمزيد انظر: مجید محمدی. اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ایران. ترجمة حسن الشبكة العربية للابحاث والنشر(بيروت) والمهدى العالمي لنفسه(الولايات المتحدة الامريكية). الطبعة الأولى. بيروت. ٥ . . .

#### Bakhsh.op,cit,pppp-pp.

- السباعي محمد السباعي. مصدر سابق. ٥ . . .

- لقد اختلف فقهاء الشيعة دوماً حول طبيعة الموقع القيادي الذي شغله وتطورت اختلافاتهم منذ القرن السابع عشر في مدرستين هما: الإحسانيين والأصوليين. فالإحسانيين عارضوا دوماً حق الاجهاد بوصفه نوعاً من الانتهاك لحق خالص للأئمة والفقهاء عندهم ما صدر عن الأئمة وليس لأحد إن يعطي لنفسه صلاحيات من اختصاص الأئمة المعصومين. ولهذا رفضوا الخوض في ميدان السياسة سواء بالمعارضة أو بالثورة أو بإقامة الدولة. بالمقابل قال الأصوليون بحق الفقهاء في الإنماء فيما يستجد على الناس من أمور. وسمحوا بإقامة المرجعية وتوسيع اختصاصاتها. وقد فرض الأمر الواقع المتمثل في اختفاء الإمام روحان كفة الأصوليين. فاتسعت دائرة المجهولين بمرور الوقت. وفيما يتعلّق بميدان السياسة. فقد تبادر تياران داخل مدرسة الأصوليين؛ الأول: يؤكد على استحالة وجود تطبيق سليم للشرعية في ظروف غيبة الإمام. ومن ثم. يدعو إلى عدم التصدّي للعمل السياسي حيث ولاية الفقيه الأساسية تكون برعاية أحوال الإيام الاجتماعية والدينية من خلال الفسوى والقضاء ومبشرة الأوقاف العامة وإقامة الشعائر. وفي الجانب السياسي تقتصر المشاركة في الحياة السياسية بحدود الإشراف على السلطة التشريعية. للتأكد من مطابقة القوانين للشرعية الإسلامية. ومن أصحاب هذا الاتجاه الشيخ مرتضى الأنصاري صاحب كتاب المكاسب. والسيد محمد بحر العلوم في كتابه بلغة الفقيه. والشيخ الثاني في كتابه تبيّه الأئمة.

اما التيار الأصولي الثاني. فيتجه أصحابه إلى توسيع دائرة الممارسة السياسية للفقهاء. فيسمح لهم بإقامة الدولة الإسلامية وتوليه رغم استمرار غيبة الإمام. وهذا موقف كل من الشيخ محمد بن مكي الجوزي والشيخ الكركي وآية الله احمد المraqi. فالشيخ الجوزي كان أول من تحدث عن نازل الإمام الغائب في كتابه(الملعنة الدمشقية). أما الشيخ الكركي فقد قدم قراءة ثورية لمبدأ ولاية الفقيه(ضمّنها بعداً سياسياً لاشك فيه) كما فعل بكثير من مبادئ الإسلام الأخرى. كما يمكن اعتبار الكركي أول فقيه تبنّى كتاباته حقاً عن مؤشرات على نظرية الدولة. إذ انه يستند إلى إثبات ولاية الفقيه وحدودها إلى مقوله عمر بن حنظلة المعروفة. فقد رأى إن الفقيه طالما انه يتملّك كل المؤهلات المطلوبة لإبداء رأيه واصدار فتاواه إنما هو معين من قبل الإمام وحاكمه لازمة الطاعة. لقد فتح الكركي الباب أمام ما سوف يعرف لاحقاً بولاية الفقيه التعينة. ولكن من غير الثابت أنه كان يعني ضرورة تأسيس الفقهاء للحكومة الإسلامية بأنفسهم. بيد إن علماء الشيعة مثل الكركي لم يطرقو إلى العلاقة بين السلطة المهيروفرطية الشرعية المجهولة (المهدي) وسلطة الملك الشخصية الأبوية القديمة المعهودة. وللمزيد من التفاصيل انظر: علاء أبو زيد. مصدر سابق. ٥ . . .

ـ- . . .

\*\*- تستخدم مفردة(ولاية) بالمعنى نفسه المتبادل في اللغة والعرف(وهي مرادفة لمفردات مثل (الإمارة)) (الحكومة) (الزعامة). وتقابل كلمة(ولاية) بمعنى (الإمارة) بحق من يحكم منطقة ما(كما يقال للمنطقة الحاضمة لحكمه أيضاً: (ولاية) ((إمارة)). وقد وردت الولاية بمعنى النصرة والمحجة أيضاً(لكتها ليست موضع البحث في (ولاية الفقيه)). فالولاية هنا تعني الحكومة. لذا فإن هذه المفردة تستخدم في المواقع التي يقصد بها السلطة السياسية والحكومة الإدارية. نقلًا عن: رضا حق بناء. علاقة الولي الفقيه بالقانون. في مجموعة باحثين. حكمية الفقيه بين السلطة والولاية. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى. ٥ . . .

ـ- مختار الاسدي. الديمقراطية والدين وولاية الفقيه. دراسة في إشكالية الحكم الديني. مؤسسة الانتشار العربي. بيروت. الطبعة الأولى. ٥ . . .

ـ- علاء أبو زيد. مصدر سابق. ٥ . . .



- تألف دستور الجمهورية الإسلامية لعام ( من ) مادة توزعت على اثني عشر فصلاً فيما تألف الدستور المعدل عام ( من ) مادة توزعت على أربعة عشر فصلاً فالفصل الأول وحتى الفصل الثاني عشر هي تكرار من النسخة السابقة أما الفصل الثالث عشر فيخصص لمجلس الأمن الوطني الأعلى وهو مؤسسة جديدة استحدثت في عام ( ) وأما الفصل الرابع عشر فيخصص لإعادة النظر في الدستور ويتنفس العنوان فيما توزعت مواد الدستور المعدلة بين ما هو متعلق بالسلطة التشريعية(عدلت خمس مواد) وصلاحيات المرشد الأعلى(عدلت سبع مواد) وما هو متعلق بالسلطة التنفيذية(عدلت اثنتا عشر مادة) وما يتعلق بالسلطة القضائية(عدلت بيمع مواد). وكان الهدف من التعديلات تمكين القائد من تجاوز أي أزمات(وخصوصاً في حالة الخلاف بين جنابي السلطة التشريعية(وهما مجلس الشورى الإسلامي(ومجلس صيانة الدستور. كما تعكس هذه التعديلات تطويراً كبيراً في تطبيق نظرية ولادة الفقه باتجاه الشمولية والإلاطق(إذ تتحدث عن صلاحيات مشابهة لصلاحيات الرسول ( ) والأئمة الموصليين(ويتضمن إن الإمام الخميني أراد إن يجمع بين نظرية القيادة العامة للفقهاء عن الإمام الغائب(ونظرية ولادة الفقيه المطلقة. وللمزيد من التفاصيل انظر: الشيماط المدعاش العقالي. مصدر سابق. . . ) .

- وللمزيد من التفاصيل انظر: - نورهان عبد الوهاب احمد قاسم. مصدر سابق. . . ) - ) . أيضاً: السباعي محمد سعيد. مصدر سابق. . . ) - ) .

- بشير عبد الفتاح. إيران.. تعزز هيبة الملك الفقيه. مجلة الديموقراطية. العدد . مؤسسة الأهرام. القاهرة.أبريل

<sup>١٧</sup>- نيف، عبد المنعم مسعد، صنعة القراء في ابن الأثير وال العلاقات العربية - الآدابية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

- المقصود نفسه -

٦٣٢- حملة موسكو ضد العصابة الفascية وحكمها على العذاب، وأيام دخول الباشوية بعدها الطامة الأليمة

نهضي سعداء وبجود مسرد، بيروت العروض المسرحي ٢٠ وردي. دار بوك تسب. بيروت. ألبوم أدبي.

- المصدر نفسه. - أيضًا: أقسام الحامضي: محسن الوديد. مصدر سابق . . . .

-- ويلفريد بوختا.إيران بعد ربع قرن من الجمهورية الأولى إلى الثانية.ترجمة فالح حسن.معهد الدراسات الاستراتيجية.طبعة الأولى.بيروت.  
-- ويلفريد بوختا.من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.دراسات مترجمة العدد .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.الطبعة الأولى.ابوظبي.

\*\*\*\*- ولد آية الله العظمى حسین منتظري عام \*\*\*-درس العلوم الدينية في قم ووصل إلى أعلى مرتبة فقيهٔ وهي آية الله العظمى-كان مقرباً من الإمام الحسيني وصوفه بأنه(ثمرة حياته) وبعد الثورة أصبح إمام الجمعة في طهران(و بعد منتظري من اكبر المنهاهرين لولاية الفقيه المطلقة) وتداول في كتابه دراسات في ولاية الفقيه دور الشعب في السلطة واعتبار السلطة الشعبية أساساً لمشروعية السلطة إلى جانب السلطة الإلهية(ويقول إن ولاية الفقيه المطلقة شرك). نقلاً عن: الشيماء المدرداش العقالي. مصدر سابق . . - .

- أختار مجلس الخبراء المنشاء به اختيار الوالي الفقيه/الشيخ حسين منظري نائباً وخليفة للإمام الخميني في منصب الوالي الفقيه في تشرين الثاني (نوفمبر) \*\*\*\* وعلى الرغم من عدم قناعة الإمام بشخصية منظري لهذا المنصب فقد نزل عند رغبة مجلس الخبراء كعادته بالالتزام بالأطر القانونية والدستورية/ لكن الشيخ منظري ارتكب خطأ فادحة/ فقد أحاطت به مجموعة من الليبراليين والمنافقين الذين أثروا على الجمهورية/ وكانوا يوصلون المعلومات الخاطئة إلى الشيخ فيبني عليهما/ ويدفعونه لتصريحات تسيء إلى الجمهورية/ ويستخدمونه واجهة للنصوب على المؤسسات الرسمية وتوجهات الإمام/ وهذا كتب الإمام الخميني في رسالة إقالة الشیخ ما نصه: (نظراً إلى أنه قد اتضحت تماماً بأنكم ستملئون من بعدي البلد والثورة الإسلامية... إلى أيدي الليبراليين وعن طريقهم إلى المناقفين. لذا فقدتم أهلية ومشروعية قيادة النظام في المستقبل). وكتبه قد أوضح في معظم رسائله وأحاديثكم ومواضيعكم بأنكم تؤمنون بضرورة إن يتسلم الليبراليون والمنافقون مقاييس السلطة في البلد. وإن ما تحدثت به وكرته كان بإيجاد من المناقفين إلى درجة لا أرى جدوها من الرد عليه. وبوضياف الإمام في رسالته: (قسماً بالله لقد كنت معاذنا لاختيارك لخلافة القائدمنذ البداية إذ كنت أعتبرك أنساناً بسيطاً فلم تكن مدبراً ولا مدبراً بيدك كنت واعياً للدرس وفينا للحوارات العلمية). نقلنا عن الشيخ نعيم قاسم مصدر سابق. . . : (.) أيضاً: للاطلاع على نص الرسائل المتبادلة بين الإمام الخميني والشيخ منظري والاتهامات الموجه إليه انظر: إيران: الإحداث المهمة في العقد الأخير. مصدر :

سابق. . . - : أيضاً: نيفن عبد المنعم مسعد. مصدر سابق. )  
\*\*\*\*\*-- ولد محمد خاتمي عام \*\*\*\*. أكمل دراسته داخل إيران في جامعاتها الدينية والمدنية حتى حصل على الدكتوراه في عام \*\*\*\* من جامعة أصفهان. تقلد عدداً من المناصب العامة منها: رئاسة المركز الإسلامي في ألمانيا في حقية \*\*\*\*- \*\*\*\*- بعدها عاد إلى إيران- إذ انتخب عضواً بمجلس الشورى حتى عام \*\*\*- شغل منصب وزير الثقافة والإعلام حتى اضطر للإستقالة في عام \*\*\*\* عمل رئيساً للمكبة الوطنية في طهران لحقيقة \*\*\*\*- بعدها دخل سباق رئاسة الجمهورية ليصبح

-- ظافر ناظم سلمان. السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي منذ \*\*\*\* دراسة في اثر البيئة الداخلية - معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية. الجامعة  
 -- ينظر: المادة العاشرة بعد المائة من دستور الجمهورية الإسلامية في إيران. . . . .  
 -- حامس رئيس إيران.اطر: أمل حماده وسیف الدین عبد الفتاح مقدمة مسابق . . . . .

المستنصرية \*\*\*\*\*

--- تمتد علاقة الصداقة التي جمعت بين خامنئي ورفسنجاني إلى عقود عديدة. منذ جلسا جينا إلى جنب على مقاعد الدراسة في التجف. التي جاءها من موقع طبقة

**مختلقة:** رفستجاني سليل عائلة إقطاعية فاحشة الثراء: فيما ينحدر خامنئي من عائلة فقيرة (يقال إنه كان يعيشون في قبو لدفع الإقطاعي الحوزوي). جمعهما التدريب

والعداء للشاده) والثورة الإسلامية التي كانا من أقطابها. واحتلأ أبرز موقعين بعد الإمام في إيران: خامنئي رئيساً للمجلس الشورى، ورفقته رئاسة الجمهورية؛ ورفقته رئيساً لمجلس الشورى. وللمزيد انظر: فسنان الغرب. دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. الطبعة الأولى. \*\*\*\* . . . أيضًا: ويغريفيد بوختا. إيران بعد ربع قرن. من الجمهورية الأولى إلى الثالثة. مصدر سابق. -

- بهمن بختیاری. مصادر سایه.

<sup>1</sup> - وبالنسبة لـ*جامعة طهران*، فإن المهمة الأولى التي أتت بها إيران بعد رفع فرن من الجمهورية الأولى إلى الثالثة، مصدر سابق.

- الدكتور أمل حمادة الخبرة الإيرانية :: لانتقال من الثورة إلى الدولة. الشبكة العربية للباحثين والنشر بيروت. الطبعة الأولى. \*\*\*\* - ) .

- الشيماء الدمرداش العقالي. مصدر سابق. . )

المنصورة نفسيه . . . )  
\*\*\*\*\* ولد محمود احمدى نجاد في مدينة كرمار التابعة لمحافظة سمنار عام 1988 وانتقل مع عائلته من الصغر الى العاصمة طهران وتابع دراسته هناك فحصل على شهادة الماجستير في الادارة العامة والتربية والعلوم الاجتماعية من كلية التربية والعلوم الاجتماعية جامعة طهران \*\*\*\* بشهادة الماجستير . . .

الهندسة والتخطيط المعماري.شغل منصب مستشار ثقافي لوزير الثقافة والتعليم العالي ثم عين محافظاً لمحافظة اربيل شمال غرب إيران عند استحداثها وحقق نجاحات واسعة في هذا المنصب.وفي عام \*\*\*\* انتخب عمدة للعاصمة طهران من قبل المجلس البلدي والإسلامي في المدينة.أصبح نجاد سادس رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية في (أغسطس) (.ولمزيد من التفاصيل انظر: عدنان أبو سرحان. الشورة الإسلامية الإيرانية. وأزمة البرنامج النووي الإيراني السلمي.النايا للدراسات والنشر والتوزيع دمشق. الطague الأولى . ( . . ) - )

- أمير سعيد. المحافظون والاصالحيون في إيران...من يحل عمامه الفقيه؟مجلة البيان. مصدر سابق.
- المصدر نفسه

- فنسان الغريب. مصدر سابق.

- مصطفى اللباد. طائر إيران الخرافي ثلاثي الأجنحة. في وحيد عبد المجيد(محررا). مصدر سابق. . ) ..

- أعلن المرشد الأعلى أن النتائج الانتخابية كانت (سليمة) ((نهاية)). وأدى استخدام القوة القاهرة من الشرطة وعدم انضمام شرائح اجتماعية معينة إلى تراجع إعداد المتظاهرين وبقاءهم محدودين ضمن فئات اجتماعية بعينها. ولعل الأهم في كل ذلك تلويح قوات الحرس الشعري بالتدخل لقمع المظاهرات فهو قوة النظام الضاربة واستخدامه لقمع التظاهرات يعني إن الأوضاع بلغت حدا خطيرا على مستقبل النظام وأنه يلعب أوراقه الأخيرة. وللمزيد من التفاصيل انظر: فنسان الغريب. مصدر سابق . . .

- نقلًا عن: حسن أبو طالب وأحمد بهي الدين. الانتخابات الإيرانية ماذا بعد فوز الإصلاحيين؟ كراسات إستراتيجية. العدد . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة العاشرة -المصدر نفسه.

نقا عن: نجلاء مكاوي. مصدر سابق.

-- يوضح الإمام الخامنئي بعد انتصار الثورة الإيرانية (إن علاقتنا مع أمريكا وكافة دول العالم ستكون على أساس الاحترام المتبادل) (وأننا لن نعطي أمريكا حق تقرير مصيرنا.....).-- أنهم ما زالوا ينابضون بالهبة الإسلامية العظيمة (وما دامت الأمور على هذا المستوى فإننا نرفض السياسة الأمريكية) (مع التوفيق طبعاً بين حكومة أمريكا وشعبها) (وأننا نطالب الشعب الأمريكي بمساندة الهيئة الإسلامية في إيران. إن العلاقات الحالية بين إيران وأمريكا هي علاقة السيد بالعبد). ولا بد من تغييرها إلى علاقات صحيحة (ويضيف قائلاً: (إننا سنت Expedite حتى النفس الأخير وسوف لا تقام علاقات مع أمريكا حتى يصلح حالها وتكتف عن ممارسة الظلم علينا والموجي، من أقصى الأرض للسيطرة على لبنان وإن لا تمد يدها صوب الخليج الفارسي. وما دامت أمريكا على ما هي عليه وكذلك جنوب إفريقيا وإسرائيل فلا تعامل لنا معهم). وكذلك شهدت حقيقة التمانينيات من القرن الماضي العديد من الأحداث التي أثبتت بصلتها على العلاقات بين البلدين. وأبهرها تفجير السفارة الأمريكية في لبنان عام . والذى أدى إلى مقتل . جندياً من مشاة البحرية الأمريكية (الماريزن) (وأهملت الولايات المتحدة إيران بالتجريح على العمليات) (وكذلك موقف الولايات المتحدة من الحرب مع العراق وغيرها وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد عبد الرحمن يونس العبيدي. النظام السياسي الإيراني وتحديات العلاقة مع الغرب ) -. دراسات إقليمية. العدد . مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل. كانون الثاني . -. أيضاً: أمريكا في فكر الإمام الخامنئي (قدس سره). دار الولاية للثقافة والإعلام. إيران. الطبعة الثانية. -. -. أيضاً: أمـا حمـادة وسـيف الدـين عبد الفتـاح. مصدر سابق. . .

٢٠١٣-٢٠١٤: ملخص دروس فيلسوفية، دار المعرفة، بيروت.

–أمريكا تعي بغير الإمام الحامسي. دار الوداع

محمد طي. قراءة متجلدة في رسالة الإمام الخميني(قدس سره) إلى غورياتشوف. مجلة الهدى. العدد الخامس عشر. مركز الهدى للدراسات الحوزوية.الجف

- إيران: الأحداث المهمة في العقد الأخير. مصدر سابق.

<sup>1</sup>-الإمام الخميني (قدس سره) حياته العلمية والسياسية إعداد لجنة التأليف والبحوث. مركز الهدى للدراسات الحوزوية. الجiff الاشرف الطبعة الأولى.

- لقد وجه الامام الخميني نداء في شباط(فبراير) حول كتاب(الایات الشیطانیة) جاء فیه(انني اعلن لجمعیت المسلمين الغیاری فی العالم ان مؤلف کتاب الایات الشیطانیة الذي كتبه وطعنه ضد الاسلام وضد النبي( ) وضد القرآن وكذاک جمیع ناشری هذا الكتاب المطبعین علی محتواه انهم محکومون بالاعدام وانني اطلب من المسلمين الغیاری ان ینفذوا حکم الاعدام هذا فورا فی اي نقطة وجدوهمن فيها حتى یتجروا احد بعد الان علی التیل من مقدسات المسلمين وكل من ینقتل فی هذا السیل فهو شهید ان شاء الله. اذا اطلع احد ما علی مكان وجود مؤلف هذا الكتاب وکان عاجزا عن تفہیم الاعدام بحقه فعليه ان یخیر الناس عنه لیحال جزاء اعماله.(نقاو عن مشیی حمدی توفیق الشویبی.العلاقات الامیرکیة-الایرانیة - اطروحة دکتوراه(غير منشورة).کالیة العلوم السياسية.جامعة بغداد. . . (مهدای نوری خیش.مصدر سابق. . .)

- شاهرام تشوبين. *طموحات إيران النووية*. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت. الطبعة الاولى.

- أمريكا في فكر الإمام الخامنئي. . . . . وفي ايار(مايو) طرحت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران والعراق لوضع إطار منظم كجزء من السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط برمته والخليج العربي على وجه الخصوص. في راي مارتن انديك الذي يعد مهندس الاحتواء المزدوج ان عدم الرئيس بوش الذي اظهره في جهوده اراء موضوع الكويت لم يقابله عدم مماثل على اعادة هيكلة الشرق الاوسط في اعقاب حرب . والحقيقة ان مفهوم الاحتواء ليس ابدا وانما يعود الى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما اشار اليه جورج كينان بعده السياسة التي ينبغي على الولايات المتحدة اتباعها في مواجهة جديدًا. ونهاية صورة ونظرة وحازمة وقت اعاد انديك هذه السياسة بوصفها الوسيلة الفعالة تجاه الخصوم الجدد. وهدفها يتمثل في مواجهة كلا البلدين عبر اجراءات عقابية فعالة بدلا من استخدام السياسة السابقة القائمة على رعاية احدهما في مواجهة الآخر عبر توازن قوى اقليمي وهي السياسة التي وصفت بانها فاشلة. وللمزيد من التفاصيل انظر: ظافر نظام سلمان. اثر النظام الدولي الجديد على السياسات الخارجية للدول العالم الثالث. دراسة في سياسة ايران الاقليمية منذ عام a . دكتوراه(غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. a . . . . .
- الشيماء الدمرداش العقالي. مصدر سابق. . . . .
- نقل عن الشيخ نعيم قاسم. مصدر سابق. . . . .
- انظر نص نداء الإمام الخامنئي في إيران: الأحداث المهمة في العقد الأخير. ترجمة عبد الرضا لافتخاري. دار الرسول الأكرم (.) بيروت. الطعة الأولى. a . . . . .
- الشيماء الدمرداش العقالي. مصدر سابق. . . . .
- نجلاء مكاوي. مصدر سابق. . . . .
- القضية الفلسطينية في أحاديث الإمام الخامنئي (.) مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخامنئي(قدس سره)-الشؤون الدولية. طهران. الطعة الخامسة. a . . . . .
- المصدر نفسه. . . . .
- الإمام الخامنئي(قدس سره) ورؤيه للقضية الفلسطينية. اعداد لجنة التأليف والبحوث. مركز الهدى للدراسات الحوزوية. النجف الاشرف. الطعة الاولى. a . . . . .
- أحمد ابراهيم محمود. البرنامج النووي الايراني. آفاق الازمة بين السوية الصعبة ومخاطر التصعيد. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام. القاهرة. . . . .
- ستار جبار علائي. البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية. بيت الحكمة العراقي. بغداد. . . . .
- المصدر نفسه. . . . .
- محمد الهاشمي. موقف ولي أمر المسلمين الإمام الخامنئي من العملية السياسية في العراق(القسم الأول). مجلة الهدى. العدد الثاني عشر. مركز الهدى للدراسات الحوزوية. النجف الاشرف. . . . .
- انظر: النص الكامل لخطبة الجمعة لسمامة السيد الإمام الخامنئي(دام ظله الوارف)المتضمنة إحداث دولة مصر الأخيرة. الجمعة . . . . .
- منتشرات مركز الهدى للدراسات الحوزوية. النجف الاشرف. . . . .
- انظر: النص الكامل لخطبة الجمعة لسمامة السيد الإمام الخامنئي(دام ظله الوارف) الجمعة . . . . .
- منتشرات مركز الهدى للدراسات الحوزوية. النجف الاشرف. . . . .
- ستار جبار علائي. مصدر سابق. . . . .
- الشيماء الدمرداش العقالي. مصدر سابق. . . . .
- المصدر نفسه. . . . .
- احمد ابا الخليل. مصدر سابق. . . . .
- علاء أبو زيد. مصدر سابق. . . . .
- نيفين عبد المنعم مسعد. مصدر سابق. . . . .
- نقل عن: مهدى شحادة وجود بشارة. مصدر سابق. . . . .
- ويلفريد بوختا. إيران بعد ربع قرن. من الجمهورية الأولى إلى الثالثة. مصدر سابق. -- .
- نقل عن علاء أبو زيد. مصدر سابق. . . . .
- من الدستور في صيغتها الأولى تنصان على أن القائد يعتز به ويقره الشعب مباشرة. وإن لم يبيس ذلك فيتبخه مباشرة. وكذلك أكدت المادتان . . . . . على ان اشغال مركز المرجع شرط للقائد. فالرابطة المباشرة مؤسسة بين انتخاب القائد وإرادة الشعب. لأن المرجع شخص يعترف به الشعب على أنه مرتع. إلا ان تعديل الدستور عام . . . . . افقد الشعب القدرة على التأثير في اختيار القائد عبر مجلس خبراء القيادة. فالغاء حق الشعب في انتخاب القائد. مباشرة كان نتيجة لاسقاط المرجعية كشرط لاحراز مركز القائد. والواقع ان هذا العمل كان تأثيراً جوهرياً في نظرية ولاية الققيقة. وتؤكد الإمام الخامنئي في كتابه الحكومة الاسلامية على ان القائد ينبغي ان تكون له أعلى مرتبة علمية (الافضلية العلمية) مما يرقى الى جعل المرجعية شرطاً لازماً. يضاف الى ذلك تصديق الإمام الخامنئي على الشرط المؤكّد فيه عن المرجعية في المادتين : . . . . . وللمزيد انظر: أصغر شيرازي. دستور ايران السياسة والدولة في الجمهورية الاسلامية. ترجمة حميد سليمان الكعبي. دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. . . . .
- فنسان الغريب. مصدر سابق. . . . .
- مهدى شحادة وجود بشارة. مصدر سابق. . . . .

## **Abstract**

The Supreme Leader is the linchpin of the Islamic Republic of Iran; He guides its character,policies, and approach to the outside world.

To arrive at our conclusions, we conducted a historical analysis of both the institution of Supreme Leader and key aspects of Khomeini's and Khamenei's terms in the position. After examining the justifications for the creation of the Supreme Leader position during the Islamic Revolution, we analyzed the position's constitutional and informal powers and how Khomeini and Khamenei have used these powers. We also explored various debates and political and religious discourses in Iran about the nature of the Supreme Leader, including those surrounding the 1989 succession.

On the basis of this research, we identified the selection of Khamenei for Supreme Leader over the heir Khomeini had originally chosen, Ayatollah Hossein Ali Montazeri,during the 1989 succession.Khamenei met Khomeini's and the Islamist Right's ideological and administrative qualifications for Supreme Leader and in many ways was Montazeri's opposite.

Iran's nezam derives its religious and political legitimacy from the concept of Velayat-e faghīh,which underpins the Supreme Leader's authority. Khomeini reinterpreted Velayat-e faghīh to form the basis of an Islamic state led by the clergy. Two broad schools of thought have since developed under Khomeini's reinterpretation; the "absolutist" and the "democratic".